الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي آفلو
معهد الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

محاضرات في منهجية إعداد مذكرة

مقدمة لطلبة سنة ثانية ماستر

تخصص قانون دولي عام

السداسي الثالث

من إعداد الدكتور: كربوش أحمد

الرتبة : أستاذ محاضر " أ "

السنة الجامعية: 2021 – 2022

مـــــــــقدمـــــــــة

مـــقدمـــة :

إن هدف التعليم عامة يتمثل في اعداد النشء القادر على تحمل المسؤولية في جميع المجالات، وبدوره فإن التعليم الجامعي يبذل جهودا كبيرة في تدريب الطلاب على اتقان منهجية البحث العلمي لتمكينهم من اكتساب مهارات بحثية تجعلهم قادرين على اضافة معرفة جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني، لذلك فإن تخصصات الحقوق تسعى إلى تكوين باحثين متمكنين في المجال القانوني باعتباره موضوع دراستهم.

ومن خلال تدريسي لمحاضرات منهجية إعداد المذكرة سواءا في قسم العلوم السياسية ماستر سنة ثانية أو قسم الحقوق سنة ثانية ماستر تخصص قانون دولي عام لمدة ثلاث سنوات لاحظت ان الكثير من التساؤلات والصعوبات التي تبرز امام الطلبة والباحثين عامة وأخص بالذكر قسم الحقوق في كيفية اعداد رسالة التخرج لهذا عملت على جمع مختلف المراجع المتعلقة بمادة منهجية البحث العلمي قصد تحضير هذه المحاضرات على شكل مطبوعة علمية لإضافة رصيد علمي للطلاب عامة ولتخصص الحقوق بصفة خاصة في مقياس منهجية إعداد مذكرة وفقا للبرنامج المعد من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وإن الهدف من هذه المطبوعة هو وضع دليل أمام طلبة الحقوق من خلال تغطية جميع القواعد المنهجية العامة، والمتعارف عليها بغض النظر عن بعض

الإختلافات الجزئية المنهجية التي قد تحدث في بعض مصطلحاتها حيث بذلت قصارى جهدي على تبسيط الأسلوب بصفة عامة لتلقين الطلبة مختلف مراحل إعداد مذكرة ماستر بدءا من ماهية البحث العلمي في المحور الأول، ثم مرحلة إختيار الموضوع التي تعتبر كأهم مرحلة أولية للبحث العلمي ثم تطرقت إلى مرحلة جمع المعلومات وتخزينها عبر أساليب متعددة، ثم مرحلة تحرير البحث العلمي، وصولا إلى المحور الأخير الذي تعرضت فيه إلى جانب هام جدا يتمثل في أخلاقيات البحث العلمي حيث تناولت فيه مفهوم الإقتباس والتهميش وأخيرا مفهوم الأمانة العلمية، وتم تقسيم المطبوعة إلى محاور وهي كما يلي:

1 - مفهوم البحث العلمي

2 - مرحلة اختيار موضوع البحث

3 - مرحلة جمع المعلومات والوثائق

4 - مرحلة تخزين المعلومات

5 - مرحلة تحرير البحث

6 - أخلاقيات البحث العلمي

المحور الأول

مفهوم البحث العلمي

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي

يعد البحث العلمي من القواعد الأساسية لتطور الأمم والمجتمعات حيث يزودنا بطرق وآليات ومناهج للوصول إلى مختلف المعارف والنتائج، والبحث العلمي ليس مجرد تجميع معلومات، وعرض الأراء بل إن البحث في القانون قبل كل شئ هو عمل علمي منظم، وتحليل قانوني بأسلوب استنتاجي كما أنه ليس عرضا لنصوص أو نظم قانونية أو تلخيص لأعمال أخرى بل هو عمل يجمع بين الإبتكار والتحليل والتأصيل، والعرض الجيد والمنطقي للأفكار، والوصول إلى نتائج جديدة.

ونتناول في هذا المحور مفهوم البحث العلمي، ثم خصائصه، وصفات الباحث العلمي كما يلي:

أولا: تعريف البحث العلمي

- **لـــــغة:** البحث العلمي لغة بمعنى تسأل وتستخير عن شيء معين.

كما يعني " الطلب والتفتيش وتقصي حقيقة أمر من الأمور ",

والبحث في اللغة هو الحفر والتنقيب، ومنه قوله تعالى :

" فبعث الله غرابا يبحث في الأرض "[1]

[1] سورة المائدة: الآية 31.

كما يأتي البحث العلمي بمعنى:

" الإجتهاد، وبذل الجهد في موضوع ما، وجميع المسائل التي تتصل به." [1]

- **اصـــطلاحا:** هو تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى كاتب البحث عن موضوع معين، وترتيبها بصورة جيدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاءا ووضوحا.

وهو وسيلة للإستعلام و للإستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض إكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع هذا الفحص والإستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي، واختيار الطريقة، والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات.

ويعرف حسب فان دالين van dalen : " بأنه المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره " .[2]

وإن البحث هو العمل الذي يتم إنجازه لحل أو محاولة حل لمشكلة قائمة ذات حقيقة مادية بينما يرى آخرين أن البحث هو:

الفحص والتقصي المنظم لمادة أي موضوع من أجل إضافة المعلومات الناتجة إلى المعرفة الإنسانية أو المعرفة الشخصية.

---

1 د. كراش ليلى، الواضح في منهجية إعداد البحوث العلمية في العلوم القانونية، بيت الأفكار ، الدار البيضاء الجزائر، 2024، ص 10.

2 رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر ، 2006، ص 40.

والبحث العلمي هو عرض مفصل أو دراسة متعمقة تمثل كضفا جديدا أو تأكيدا على حقيقة قديمة بحثية، وإضافة شيء جديد لها أو حل مشكلة كان قد تعهد شخص بتقصيها وكشفها وحلها، على أن يشتمل هذا العرض أو الدراسة على كافة المراحل الأساسية التي مر بها وتبدأ من تحديد المشكلة أو طرح الفكرة إلى دعم كافة المعلومات والبيانات الواردة في العرض بحج وبراهين ومصادر كافية ووافية بالغرض، وعلى أن تمثل حضيلة هذا الغرض والدراسة بإضافة أو إسهاما في إغناء جانب أو اكثر من جوانب المعرفة الإنسانية.

والهدف من البحث العلمي بوجه عام هو استكشاف شيء، والهدف من البحث العلمي القانوني هو اكتشاف شئء في مجال القانون وذلك من خلال الدراسة الجادة عن طريق أدوات منهجية محددة تؤدي في النهائية إلى استكشاف الشئء محل الدراسة وبالتالي إيجاد حلول أو عرضه عرضا جيدا يؤدي إلى معرفة الأخرين به معرفة جيدة.[1]

وإن البحث العلمي هو طلب الحقيقة وتقصيها وإذاعتها بين الناس، ومنهج البحث هو الطريقة التي يسير عليها دارس أو باحث ليصل في النهاية إلى حقيقة في موضوع من الموضوعات ىأو علم من العلوم ويستوي ذلك التفسير والحديث والفقه والآداب والتاريخ وكل العلوم الإنسانية وغير الإنسانية.

---

1 ميادة عبد القادر إسماعيل، كيفية غعداد البحث العلمي، دراسة في إعداد البحث القانوني، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، 2016، ص 24.

والبحث العلمي جهد إنساني منظم وهادف يقوم على الربط بين الوسائل والغايات من أجل تحقيق طموحات الإنسان ومعالجة مشكلاته وتلبية حاجاته وإشباعها، ويتضمن مجموعة من الأدوات والبيانات، والمعلومات المنظمة والهادفة، ويربط بين النظريات والأفكار والإبداع الإنساني، من جهة وبين الخبرة والممارسة والمشكلات والطموحات الإنسانية من جهة أخرى. [1]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إستخراج بعض الشروط الموضوعية للبحث العلمي وهي كالآتي:

- أن تكون هناك مشكلة تستدعي البحث عن حلها.
- توفر الأدلة التي تحتوي على الحقائق.
- التحليل الدقيق للأدلة وتصنيفها.
- إستخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج وإثباتات يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلة.
- الموضوعية وعدم التحيز والتعصب للرأي وقبول كل ماتفسر عنه الأدلة.
- الحل المحدد وهو الإجابة النهائية عن مشكلة البحث. [2]

1 صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2019، ص 19.

[2] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 40، ص 41.

ثانيا: خصائص البحث العلمي:

يمتاز البحث العلمي عن غيره ببعض الخصائص والمميزات يمكن أن نستخلصها من التعاريف السابقة وهي :

1-**البحث العلمي بحث منظم ومضبوط:** ذلك لأنه عمل علمي يقوم على المنهجية العلمية بمفهومها الضيق والواسع الأمر الذي يجعل البحث العلمي عمل موثوق به في خطواته ونتائجه.

2- **البحث العلمي نظري:** لأنه يستخدم النظرية لإقامة وصياغة الفرض الذي هو بيان صريح يخضع للتجارب والاختبار.[1]

3-**البحث العلمي بحث حركي وتجديدي:** وذلك لأن هدفه تجديد المعرفة التي تمتاز بالتراكمية فالبحث العلمي هو الكفيل بتحقيق هذه الخاصية – التراكمية – التي يمتاز بها العلم، وحتى وإن لم يأت بإضافة جديدة للمعرفة يكفي أن يجمع المعارف القائمة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر نقاءا ووضوحا.

---

[1] حليم أحمد القطراني، منهجية البحث العلمي ، نقلا عن الدكتور أركان أونجل, مفهوم البحث العلمي, ترجمة محمد نجيب، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، ع 40, جانفي 1984، ص 148 على الرابط:

https://faculty.uobasrah.edu.iq › uploads › teaching .DOC

تم التصفح بتاريخ: 10/ 05/ 2021

4-البحث العلمي بحث عام ومعمم: فالبحث العلمي لايخص فقط الباحث بل هو إضافة للمعرفة الإنسانية التي يستفيد منها كل إنسان، كما أن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة والصفة العلمية، إلا إذا كانت بحوثا معممة وفي متناول أي شخص مثل الكشوف الطبية.

5- البحث العلمي بحث تفسيري: لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأشياء بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تسمى النظريات.[1]

أما الدكتور على عبود جعفر فيحدد خصائص البحث العلمي في (الواقعية والتنظيم. والقصد ، والتراكمية، الدقة والموضوعية، التعميم، إمكانية المراجعة، المرونة، والنشر) و يمكننا تفصيلها فيما يلي:

1-الواقعية والتنظيم:

يتصف البحث العلمي بالواقعية من خلال تناوله لموضوعات موجودة فعلا في الواقع أو من خلال ماينتج عما هو موجود فعلا والبحث العلمي منهج منظم يمكن استخدامه لمعالجة جميع الموضوعات والقضايا ولمناقشة الظواهر والأحداث إستنادا إلى أنه لايمكن إثبات الشيء ونقيضه في نفس الوقت أي أنه لايمكن جمع التناقضات ولكل حادثة أسباب، وهذه الأسباب تؤدي إلى الحادثة.

1 مرجع سابق، ص 41.

فالبحث العلمي يسير وفق طريقة منظمة تبدأ بوجود موضوع ظاهرة أو قضية أو مشكلة يثير سؤال أو أسئلة لدى الباحث ينبغي الإجابة عنها أو فرضيات يريد إثبات صحتها وفق خطط محددة، وتصميم واضح يحدد نقطة بدء البحث زمانا ومكانا وموضوعا وباختيار منهج لجمع، وتنظيم الأفكار، والمعلومات وتحليلها، ولايتم التوقف إلا بعد التوصل إلى النقطة التي يجد الباحث عندها الإجابة عن تساؤلاته أو إثبات فرضياته، واختبارها والتوصل إلى نتائج مبنية على الواقع أي تقديم علم للمتلقي وبذلك نقول إن العلم معرفة منهجية للتميز عن حقول المعارف الأخرى. [1]

والباحث في عمله البحثي أشبه مايكون بالقائد الذي يستعد للمعركة إذ عليه أن يعد جنوده ، والمعلومات والمادة أولا ثم يبدع في إدارتهم (الأسلوب ، المنهج، الطريقة) ويستمر في حسن إدارته حتى الوصول إلى غايته وهي الإنتصار (النتيجة والنجاح) ومن هنا فلا مفر من ثلاثة أسئلة أساسية يجب على الباحث أن يسألها قبل البدء بأي بحث :

- السؤال الأول: ماذا أبحث؟ فيختار الموضوع.
- السؤال الثاني: لماذا؟ فيحدد الهدف من تناول هذا الموضوع.

1 مرجع سابق، ص 42.

- السؤال الثالث: كيف؟ فيحدد المسار الذي سيحكم عملية البحث، ويبني إطار بحثه.

وللبحث العلمي ثلاثة أركان لايقوم إلا عليها وكل واحد منها يمثل أمرا مهما في ظهوره بالمظهر الذي ينبغي أن يكون عليه والتي تتمثل فيما يلي: الموضوع، والمنهج، والشكل. [1]

أ- **الموضوع:**

وهو المقصود بالبحث ومحور الدراسة، ووفقا لطبيعة الموضوع والهدف من تناوله بالبحث يتحدد نوع البحث (تاريخي، استطلاعي، وصفي تجريبي ....) وتحدد إشكالية البحث، ويرسم المسار الذي سيحكم عملية البحث وبالتالي يحدد المجال الموضوعي للبحث أي مجمل الأفراد والأحداث والوثائق الذين يشكلون مجالا بشريا، ومعلوماتيا للبحث، ويحدد المجال المكاني الجغرافي أي المنطقة أو البيئة التي يجري فيها البحث والتعريف بها. كما يحدد المجال الزمني أي الفترة الزمنية التي سيغطيها البحث.

1 مرجع سابق, ص 42، ص 43.

وعليه يتحدد إطار البحث بحيث قد يقتصر على أن يكون إطار نظري أو قد يتطلب إلى جانبه وجود إطار ميداني فالإطار النظري يشتمل على المفاهيم والنظريات والأفكار، والدراسات السابقة، والإتجاهات الحديثة.

وأما الإطار التطبيقي الميداني فيشتمل على اختيار العينة البحث وتحديد الأدوات والتقنيات التي سيقوم الباحث بتطبيقها على هذه العينة بغية تحصيل البيانات عن مجتمع البحث والإجابة عن تساؤلاته.

ب-المنهج:

وهو الطريقة التعامل مع المعلومات جمعا وعرضا للوصول إلى الحقائق والتدليل عليها من خلال الوصف والتحليل والتصنيف والتنظيم في غطار منطقي علمي وذلك وفقا لما يقتضيه مسار تناول الموضوع وإطاره، أي هو طريقة جمع المعلومات واستعمالها، وتحليلها وإبداء الرأي فيها.

ج-الشكل:

وهو الطريقة التنظيمية للبحث التي تواضع العرف العلمي العام على السير عليها ابتداءا بتنظيم المعلومات على صفحة العنوان وغيرها، من طريقة استعمال الهامش وتوثيق الملعومات كتابة التعليقات وتدوين فهرس المصادر وغيرهامن علامات الترقيم، والعناوين الجانبية.

2-القصد:

إن البحث العلمي ليس نشاطا عفويا بل هو نشاط يوازن بين الأمور ليبين صحيحها ويهدف إلى اكتشاف الجديد أو إبراز حقيقة ما، أو يضع حلا لمشكلة ما إدارية، اقتصادية ثقافية، أو علمية، أو اجتماعية، أو يصنف ويبوب، ويشرح موضوع معين أو يصحح خطأ شائعا، أو يرد على أفكار معينة أو يتولى تسجيل الظواهر وتحديد مسبباتها والوصول إلى قوانين ونظريات اجتماعية أو تربوية أو إدارية تفسر حصول الظواهر وانحسارها، وتمكن من التحكم فيها وبمجرياتها بما يحقق حال أفضل للمجتمع الذي ينتمي إليه الباحث.

وعليه بشكل عام يمكننا القول أن الأهداف المعبرة للبحث هي:

- اكتشاف معرفة غير معلومة، أو الوصول إلى حل لمشكلة جديدة لم يبحثها غيره، أو التنبيه على أمر لم يسبق لأحد أن ينبه إليه.
- عرض معرفة معلومة: أي جمع ماهو متفرق وموزع في مصادر ومراجع مختلفة ويحتاج إلى بحث واستقراء دقيقين ليصل الباحث إلى تصور شامل لما تفرق في صورة قضية واحدة متكاملة الأطراف والعناصر.

- أو تفصيل مجمل من خلال الشروح، والحواشي، والتحليلات، والتفسيرات، والبيان لما هو غامض أو اختصار أو تهذيب ماهو مطول.[1]
- التعقيب على بحوث سابقة أو نقض مافيها من قضايا أو إصلاح أخطاء وقع فيها مؤلفون سابقون، وكشف مافيها من زيف، أو خطأ ما ورد فيها من آراء واجتهادات.

ويعد عرض الدراسات السابقة، ودراستها دراسة نقدية تحليلية جزءا أصيلا من البحث العلمي، لانه يؤدي إلى فهم الموضوع، ويساهم في فهم الظاهرة موضوع البحث، ما يجعل البحث حلقة في سلسلة مترابطة .

3-التراكمية:

العلم بناء يسهم فيه كل الباحثين، وكل يضيف جديدا إلى هذا البناء، وهذا ما يؤدي إلى تراكم المعرفة العلمية، وتشييد صرحها، لذلك ينبغي على الباحث أن ينطلق مما توصل إليه من سبقه من الباحثين، فيصحح أخطائهم ويكمل خطواتهم وقد يبطل نظرية ما بقيت ردحا من الزمن .[2]

---

[1] فوزي غرايبية وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية، دار وائل عمان الأردن، ط1، 2008، ص 21.

2 فوزي غرايبية وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 21.

4-الدقة والموضوعية:

إن للعلم لغته الخاصة في مختلف العلوم والإختصاصات، والعلم لا يتعامل مع الإعتقادات أو وجهات النظر الشخصية ، فلابد للباحث أن يتميز بالدقة.

وتتبع الدقة في هذا السياق من خلال مايلي:

- الإلتزام باختيار المنهج السليم الذي يقتضيه موضوع البحث فإذا كان موضوع البحث يقتضي الغوص في التحليل والتفسير والتنبؤ واستكشاف العلاقات والرابط والأسباب والمسببات، فلا يجب أن يكتفي الباحث بمنهج الوصف والسرد والرصد.
- الدقة في جمع ونقل المعلومات والتحري عن مصادرها الأصلية.
- الدقة في استخدام الأدوات البحثية.
- الدقة في استخدام المعطيات النظرية والميدانية في شكل مبوب ومنطقي وبحسب متطلبات البحث، وصياغتها بلغة علمية اصطلاحية وليست خطابية أو وعظية اتساقا مع ذكر قنوات الإسناد منها (المصادر ، المراجع، مقابلات ....) وإن الموضوعية فتقصد بها جانبين متلازمين هما موضوعية النتائج وموضوعية التعبير والصياغة ، فأما موضوعية النتائج فهي صدق النتائج وصحتها العلمية بمعنى أن تكون قابلة للمراجعة وليست

مبنية على الحاسة السادسة للباحث، وعلى الباحث ان لايتأثر بنزعاته الخاصة وافكاره الجاهزة واحكامه السابقة وتمنياته. وذلك بان يتناول الظواهر والأشياء والعلاقات كماهي ويركز على موضوع البحث ويستخلص النتائج وفق الحقائق بصرف النظر عن طبيعتها سواء كانت مرغوبة فيها أم غير مرغوبة فيها.

وأما موضوعية التعبير والصياغة فتعني ضرورة توافر خاصيتين للتعبير والصياغة والكتابة العلمية وهما: الحيادية والإحكام أي كفاية الدلالة فيلزم في التعبير والصياغة والكتابة العلمية أن تخلو الألفاظ والكلمات التعبير والصياغة [1]

والكتابة العلمية أن تخلو الألفاظ والكلمات المستحدثة مما يدل على الإعتقادات والقيم الذاتية الدلالة ، ومايشير إلى وجدان الكاتب وشعوره، ويجب أن تكون العبارات التقريرية مستندة إلى براهين وأدلة أو موثقة المصدر.

5-التعميم:

يحاول التفكير العلمي أن يصل إلى نتائج وتعميمات تشمل الظواهر المشتركة ويقصد بذلك تعميم النتائج العينة موضوع البحث على الجمهور الذي أخذت منه والخروج بقواعد عامة يستفاد منها في تفسير ظواهر اخرى مشابهة،

[1] علي عبود جعفر، ص 52

والتعميم سهل في العلوم الطبيعية وصعب في العلوم الإجتماعية والإنسانية ، ومرد ذلك وجود تجانس في الصفات الأساسية للظواهر الطبيعية مما يسهل على الباحث استخدام التجربة المخبرية للظواهر الطبيعية حيث توضع المواد الأولية تحت ظروف خاصة من الحرارة أو الضغط الجوي، فتكون النتيجة واحدة دائما أينما أجريت النتيجة.

ولكن هذا يختلف بالنسبة للعلوم الإجتماعية لأن الكائنات البشرية متباينة في شخصيتها وعواطفها ومدى استجابتها للمؤثرات المختلفة مما يصعب معه الحصول على نتائج صادقة قابلة للتعميم كما يحدث في ميدان العلوم الطبيعية حيث المادة الاولية تخضع لتصرفات الباحث دون ان تتغير استجابتها من وقت لآخر.[1]

6-إمكانية المراجعة:

إن اليقين العلمي ليس مطلقا وثابتا لايتغير، فالكثير من الحقائق العلمية التي سادت فترة من الزمن أصبحت باطلة نتيجة الجهود العلمية الجديدة، لذا ينص البحث العلمي بإمكانية الإختبار ومراجعة صدق نتائجه من خلال امكانية الرجوع به إلى الواقع ثانية، أو إجراء عملية تحليل أخرى.

1 نفس المرجع السابق، ص 22.

7-المرونة:

البحث العلمي هو تفكير مرن فطالما أن النتائج قابلة للمراجعة، والتحقق والتطور وقد مهدت هذه الصفة للعلم ليظل بعيدا عن الجمود وأن يتوصل إلى قوانين جديدة ليتلائم وتنوع العلوم والمشاكل، وقد يكون من المستحيل وضع مجموعة من القواعد المنطقية ليتبعها الباحثون في مجالات العلوم الطبيعية والإجتماعية المختلفة، فالعلوم تختلف عن بعضها البعض وبالتالي تتعدد المناهج.[1]

8-النشر:

البحث العلمي هو نتاج إنساني واع وقنوات الإتصال لازمة للتفاعل والإفادة فلا جدوى من العلم يصبح طي الكتمان حبيس الذاكرة فإذا كان من دواعي إجراء البحوث العلمية التعرف على مسببات الظواهر، وإيجاد الحلول المناسبة لها فإن عملية الوعي بهاتصبح إحدى آليات الإشتغال العلمي وجميع القوانين والنظريات والمحصلات العلمية التي تمتع بها الإنسان ليس نتيجة التوصل إليها فقط بل شيوعها في الأوساط العلمية والتعليمية، وذلكل بوصفها قوى جديدة للتغيير نحو حياة إنسانية أفضل وكان هذا سياق نشؤئها إلى الأن، وغن كل منجز علمي

1 د، فوزي غرايبية وآخرون، أساليب البحث العلمي، نفس المرجع السابق، ص 26 .

يجب أن يتاح للمجتمع وعليه نرى أن عملية نشر البحث العلمي مطلب أساسي للدواعي التالية :

- نشر البحث إعتراف ضمني إعتباري لصحة نتائجه، باستخدام الضوابط العلمية المحددة.
- يتيح الإفادة والإطلاع للباحثين الآخرين في الميدان ذاته والتخصص، وبالتالي إمكانية تطبيق نتائجه، وأدواته على بحوث مستقبلية أخرى، أو تعميمها على حالات مرادفة.
- عملية النشر العلمي تفتح أفاقا وخطوط شروع لتحديد المشكلات ، وهي عملية ثقافية تبصر المجتمع بدوره كميدان للبحث العلمي ومشروعاته.

ثالثا: صفات الباحث العلمي :

يعد الباحث العلمي بمثابة القاعدة والمحرك الأساسي لمختلف مراحل البحث العلمي لأنه يمتلك كافة القدرات للبحث عن المعلومات وتنظيمها ومن ثم نقلها إلى القراء في منهجية محكمة ووفق تنظيم محكم له دلالاته لذلك لابد للباحث العلمي أن تتوفر له صفات معينة قصد إنجاز البحث العلمي الجيد وهي :

- الصبر والقدرة على تحمل الصعاب، نظرا لأن عملية البحث عملية شاقة ذهنيا وجسدياً ومادياً.

- الذكاء والموهبة، وذلك للإستفادة منها في اختيار المشكلة وتحديدها وعمل بقية عناصر البحث وفق الأسس العلمية المقررة.

- التواضع العلمي وذلك لتفادي التفاخر بقدراته، كما يجب عليه أن يسلم بنسبية ما يتوصل إليه من نتائج، وأن عليه العدول عن رأيه إذا ما توافرت آراء قيمة مختلفة.[1]

- الأمانة العلمية، بمعنى أنه لا يلجأ الباحث إلى التزوير في الإجابات أو في الاقتباس من المصادر الوثائقية .

- الموضوعية، بمعنى أن يكون هدف الباحث من إعداد البحث الحقيقة، وليس جني مصالح شخصية.

- إحترام المبحوث، بمعنى أنه لا يوجه الباحث الأسئلة التي تحط من قدر المبحوث وتقلل من احترامه لنفسه.

- المصارحة، بمعنى أن يوضح الباحث أهداف بحثه الحقيقية للمبحوث، وبالتالي تأتي المشاركة على النحو المطلوب من جانب المبحوث.

[1] للمزيد أنظر: (د ذ ك) ، صفات وسمات الباحث العلمي الجيد ، ص 02 على الرابط:

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://uomustansiriyah.edu.

تم التصفح بتاريخ: 10/ 05/ 2021

- المشاركة التطوعية، بمعنى للمبحوث حرية الاختيار في المشاركة، والانسحاب منها وقتما يشاء دون ممارسة ضغوط عليه من قبل الباحث.

- السرية، بمعنى عدم إظهار إستجابات المبحوثين، واقتصار استخدامها على أغراض البحث العلمي حتى ولو على الباحث نفسه، لضمان الحياد في حالات معينة.

- المساواة، بمعنى إشعار المبحوثين بأنهم سواء، لأنه قد تم اختيارهم ممثلين لعينة الدراسة بصورة عشوائية، وبالتالي يتساوى أفراد المجموعة الضابطة مع أفراد المجموعة التجريبية في حالة استخدام المنهج التجريبي إلا إذا أراد الباحث أن يتعرف على أثر وجود المتغير المستقل من غيابه.

- حماية المشاركين من أي ضرر، بمعنى أن الباحث مسؤول عن توفير الحماية للمبحوثين المشاركين في البحث من أي خطر مادي أو معنوي أو اجتماعي، وإذا كان يترتب على مشاركتهم حدوث ضرر معين فالباحث عليه إخبارهم باحتمالية حدوث ضرر ما منذ البداية، لعدم المفاجأة به.

- التحليل والربط وتشير إلى قدرة الباحث على تجزئة وتفتيت الموضوعات والقضايا المعقدة والمركبة إلى أجزاء بسيطة يسهل فهمها واستيعابها،

بالإضافة إلى قدرته على ربط القضايا والأفكار مع بعضها البعض وخاصة ما يظهر في إطار السببية.[1]

[1] فوزي عبد الخالق ، علي إحسان شوكت، طرق البحث العلمي، المفاهيم والمنهجيات وتقارير نهائية، المكتب العربي الحديث، ليبيا، 2007، ص 56.

المحور الثاني

مرحلة اختيار موضوع البحث

المحور الثاني : مرحلة اختيار موضوع البحث

تعتبر عملية إختيار موضوع البحث من المراحل الأولية في إعداد البحث العلمي وأكثرها صعوبة لأن الطالب الباحث غالبا ما يشعر بهذه الصعوبة في إيجاد موضوع البحث خاصة إذا كان الطالب قليل المعرفة وله مستوى ضعيف، لذلك فإن إختيار الموضوع المناسب يرتبط بالعوامل الذاتية المرتبطة بشخصية الباحث، وعوامل موضوعية تتعلق بطبيعة البحث والتي تتمثل فيما يلي :

أولا- عوامل إختيار موضوع البحث العلمي المرتبطة بشخصية الباحث:

هناك عدة عوامل تتعلق بشخصية الباحث تجعله يميل لإختيار موضوع ما دون غيره وهذه العوامل هي المحدد الأول لاختيار الموضوع وتتمثل فيما يلي:

1-الرغبة النفسية الذاتية لموضوع البحث:

إن أول مايشد الباحث نحو موضوع ما هو ميوله النفسي للدراسة والتعمق والتخصص في ميدان معين، وإذا استطاع الباحث أن يحقق ميوله الذاتي نحو موضوع ما فإن ذلك يخلق له نوعا من الإنشداد النفسي الوجداني بينه وبين موضوع بحثه، ويعد هذا الإستعداد النفسي دافعا قويا للباحث على الإنجاز والإجتهاد العلمي، وتكريسه الوقت والجهد اللازمين لتحقيق الدراسة فلا يقع في مضيق الملل الذي يمثل أكبر عائق نفساني أمام الباحث. [1]

1 صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، مرجع سابق، ص 19 .

فيرهقه ويؤثر سلبا على عطائه العلمي، والإنشداد الوجداني نحو موضوع البحث ويعتبر دافع أساسي لإكمال البحث بصورة خلاقة وهو الذي من شأنه أن يذلل الصعاب ويجعل الإرهاق الجسدي والمادي مجرد متعة تجعل الباحث ينجز بحثه، وكأنه يمارس هواية له. [1]

ولكن قد يحول دون تحقيق الرغبة النفسية للباحث تحديد مواضيع البحث مسبقا من قبل المؤسسات العلمية، وإذا كان تحديد مواضيع البحوث العلمية البسيطة التي تعد في شكل تقارير في مرحلة التعليم الأولي أمر مطلوب لتوجيه الطالب نحو التعمق في مواضيع تفيده وتساهم في تكوينه العلمي وفق البرامج التعليمية المسطرة، فإنه من المحبذ أن يترك للطالب الباحث خاصة في رسائل الماجستثير والدكتوراه حرية الإختيار ولابأس أن تخضع مواضيع البحوث فيما بعد لإجراء المصادقة من طرف المجالس العلمية، لهاته الهيئات إذ أن هذا الإجراء ليس من شأنه أن يعيق الرغبة النفسية للباحث فهذه فقط للتأكد من أهمية الموضوع وجدته ومدى قابليته للبحث فالرغبة النفسية للباحث لابد أن تتوافق أيضا مع المعايير العلمية وإلا كانت مجرد هوى يجب الإبتعاد عنه. [2]

---

1 كيفية اختيار موضوع البحث العلمي على الرابط:

أكاديمية BTS www:bts- academy,com

تم تصفح بتاريخ : 20- 05 - 2021.

2 رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 49.

2-القدرات الشخصية للباحث:

على الباحث أثناء اختياره لموضوع البحث أن يوازن بين مايتطلبه إنجاز البحث وقدراته الشخصية ومن بين المسائل التي يجب مراعاتها والتي تتمثل فيما يلي :

- **القدرات العقلية للباحث:**

تتفاوت القدرات العقلية للباحثين من حيث درجة التحليل والتفسير، فعلى الباحث أن يختار الموضوع الذي يناسب قدراته العقلية، وأكثر من ذلك توجد بعض المواضيع الجديدة التي يجد الباحث نفسه مضطرا لصياغة نظرية تحكمها الأمر الذي لا يناسب مع قدراته العقلية وتكوينه العلمي، وحينها قد ينتهي به الباحث إلى صرف النظر عن السير في الموضوع.[1]

- **أن يكون موضوع البحث العلمي إضافة مهمة للعلم:**

يجب على الباحث أن يكون متأكدا عند اختيار موضوع البحث العلمي من قدرته على الوصول إلى مجموعة من الحقائق الجديدة التي تفيد البحث العلمي والتي لم يتوصل اليها أحد من قبل، وبالتالي يكون سابقا ويفتح الآفاق أمام الباحثين للتوسع في مجال موضوع بحثه.[2]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 49، ص 50.

2 كيفية اختيار موضوع البحث العلمي، أكاديمية BTS، نفس المرجع السابق .

- **القدرات الجسمانية للباحث:**

في بعض الأحيان يكون الباحث غير مؤهل جسديا كأن يكون معاقا أو مريضا، وفي هذه الحالات يستحسن أن يختار الموضوع الذي يناسب حالته الصحية، فإذا اختار الباحث الذي لايستطيع التنقل لسبب الإعاقة أو مرض لموضوع بحث في علم الإجتماع فعليه أن يتجنب المواضيع التي تستعمل فيها المقابلات باعتبارها إحدى أدوات البحث، بسبب عدم تنقله فيوكل هذا العمل المقابلات لأحد زملائه وهذا أمر غير مرغوب فيه، إذ يجب عليه أن يقوم به بنفسه، وعلى أي حال فإن هذه المسألة تخضع للواقع العملي، والحكم الرئيسي في ذلك هو الباحث نفسه، إذ عليه أن لا يكلف نسفه مالا يطيق. [1]

- **الحالة المادية والإجتماعية للباحث:**

هناك بحوث معينة يستدعي القيام بها مصاريف كثيرة قد تفوق قدرات الباحث المالية كالمواضيع التي تتطلب التنقل إلى الخارج واقتناء المراجع وتصويرها أو شرائها و إجراء تجارب في ورشات خاصة وهو ما نجده في فروع العلوم الطبيعية والطبية وغيرها، وقد لايتناسب موضوع البحث مع الحالة الإجتماعية للباحث فإذا كان متكفلا بعائلة فإنه لايسمح له بالتنقلات والغياب عن البيت فهذه العراقيل من شأنها أن تعيق عملية البحث وتجعل الباحث يتراجع عن الموضوع

1 رشيد شميشم، نفس المرجع السابق، ص 60.

فيغيره، ومراعاة هذا الجانب يكون من طرف الباحث والمؤسسات التعليمية أيضا في حالة ما إذا لجأت إلى طريقة تحديد المواضيع مسبقا.[1]

- **مدى اتقان الباحث للغات الأجنبية:**

بالرغم من أن التعامل باللغة الأم يكون أسهل من التعامل باللغات الأخرى إلا أن إتقان الكتابة باللغة الأم يتطلب جهدا من جانب الباحث، في إتقان تلك اللغة وهي العربية، بالنسبة لنا وممارسة الكتابة العلمية بها بأسلوب سلس ورصين.

بالإضافة للغة العربية، فلا بد للباحث أن يكون ملما كذلك إلماما جيدا بإحدى اللغات الأجنبية ليمكنه إستعاب مايقرأه منها، وليمكنه التعامل بها بصورة مشرفة فيما ينشره من بحوث أو يدلي به من آراء، وتعد الإنجليزية في عصرنا الحاضر هي لغة العلم الأولى من حيث عدد وأنواع المقالات العلمية التي تنشر بها، ولذلك يتعين على الباحثين إعطاء الأولوية المطلقة لإتقان اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى.

- **التخصص العلمي:**

من المعايير التي تحترمها مؤسسات التعليم العالي ويراعيها الباحث أثناء اختيار موضوع البحث معيار التخصص العلمي فهذا المعيار لايمكن النزول أو

1 نفس المرجع السابق، ص 39، ص 40.

التغاضي عنه، إذ يصعب على الباحث الذي زاول دراسته الجامعية في فرع معين أن يختار

موضوعا لايدخل ضمن تخصصه، فسنوات الدراسة خاصة مابعد التدرج تؤهله حتما للبحث في مواضيع معينة دون أخرى، ويجب هنا مراعاة التخصص العام ثم الخاص، فالباحث المتخصص في القانون يجب ان يراعي هذا التخصص أولا ثم يراعي التخصص الفرعي كالقانون الخاص أو العام، وإذا كان متخصصا ضمن القانون الخاص فعليه مراعاة التخصص الفرعي أيضا مثل القانون المدني أو التجاري.[1]

- **التخصص المهني:**

عامل التخصص المهني مؤثر ذاتي وأساسي في الموضوع فمن الأفضل أن يختار الباحث الذي زاول دراسته في فرع من الفروع المعرفة مرتبط بمهنته أن يختار موضوع يدخل ضمن اختصاصه المهني فيتحصل من الناحية الشخصية على رتب مهنية قارة، ومن الناحية الموضوعية تمون الوسائل المادية التي توفرها له وظيفته تحت خدمته، مما يسهل عليه عملية البحث ويدعم الجانب العملي لموضوع البحث فإذا الباحث يعمل في سلك الدبلوماسية فإنه يختار موضوع في القانون الدولي العام أو العلاقات

1 نفس المرجع السابق، ص 41، ص 42.

الدولية، وإذا كان الباحث يشغل وظيفة المحافظة العقارية أو إدارة أملاك الدولة وكان تخصصه العلمي في القانون العقاري فإنه يختار مواضيع ترتبط بمهنته مثل المنازعات العقارية

أو شهر التصرفات العقارية أو النظام القانوني للأملاك الشاغرة، وغيرها من المواضيع ذات الصلة بالتخصص العلمي والمهني فطبيعة مهنة الباحث تذلل له الصعوبات التي قد تواجهه في بحثه من جهة أخرى فغن هذا البحث يرجع عليه بفائدتين الأولى علمية وهي الشهادة المتحصل عليها والثانية الترقية المهنية. [1]

ثانيا: عوامل إختيار موضوع البحث العلمي المرتبطة بطبيعة البحث

ليست العوامل الذاتية وحدها المؤثرة في اختيار موضوع البحث، بل توجد كذلك عوامل أخرى تتعلق بالموضوع المختار ويجب على الباحث ومؤسسات التعليم العالي مراعاتها والتي تتمثل فيما يلي:

1-المدة الزمنية لإنجاز البحوث العلمية:

يجب أن تتلائم طبيعة الموضوع المختار مع المدة المحددة لإنجازه فقد حدده الرسوم التنفيذي رقم 98 – 254 المؤرخ في 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج والتأهيل الجامعي حيث حدد مدة إنجاز البحوث العلمية

1 نفس المرجع السابق، ص 42.

التي تنجز من أجل الحصول على درجة الماجستير والدكتوراه بمدة سنة كأقصى حد بالنسبة للماجستير، وقابلة للتمديد من طرف المجلس العلمي إذا وجد مبرر لذلك وأربع سنوات بالنسبة لرسائل الدكتوراه قابلة للتمديد من نفس الهيئة، وهذه المدة تفرض على الطلبة الباحثين ومؤسسات التعليم العالي إختيار المواضيع التي تناسب مع هذه المدة، فالموضوعات الطويلة والمتشعبة قد تجعل الباحث يستغرق وقتا أطول من الوقت المتاح له فيشطب إسمه من قائمة التأهيل للماجستير أو الدكتوراه.[1]

2-مراجع البحث ومصادره:

تتحكم مسألة توافر الوثائق العلمية في موضوع البحث، ففي بعض الأحيان يريد أن يبحث الباحث في موضوع ما لأنه يكتسي أهمية علمية وعملية، بعد ذلك يتوقف البحث بسبب قلة المراجع فاختيار موضوع البحث يستوجب التأكد منذ البداية على أن الموضوع يتوفر على حد أدنى من المراجع.

1 رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 45.

المحور الثالث

مرحلة جمع المعلومات والوثائق

المحور الثالث: مرحلة جمع المعلومات والوثائق

يتم جمع المعلومات من مصادر عديدة وهي تتنوع بين الكتب والمجلات والوثائق والمقابلات إلا أنه يمكننا تقسيم تلك المصادر من حيث طبيعتها إلى مصادر أولية وثانوية ولمعرفة المعنى الدقيق للوثائق يجب التمييز بين نوعين من المصادر والمراجع وهي:

أولا: المصادر الأولية

- **تعريف المصادر الأولية** : ويطلق عليها إصطلاحا تسمية المصادر الأولية وهناك عدة تعريفات لها من بينها المصادر وهي الوثائق والدراسات الأولى المنقولة بالرواية أو مكتوبة بيد المؤلفين ثقات أسهموا في تطوير العلم أو عاشوا الأحداث والوقائع أو كانوا طرفا مباشرا فيها أو كانوا هم الواسطة الرئيسية لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة. [1]

والمصادر الأصلية هي أقدم ما يحوي من مادة في موضوع ما، وهي الوثائق والدراسات الأولى عنه وتشمل المخطوطات القيمة التي لم يسبق نشرها.[2]

1 رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار المعاصر ، بيروت لبنان، 2000، ص 359.

2 رجاء وحيد دويدي، نفس المرجع السابق، ص .359

وهناك تعريف آخر للمصادر الأولية بأنها هي المصادر التي يمكن اعتمادها كمصادر موثوق بها لصحتها وعدم الشك فيها مثل المخطوطات ومذكرات القادة السياسيين والخطب والرسائل واليوميات والمقابلات الشخصية، والدراسات الميدانية والكتب التي تصف حوادث أو موضوعات شاهدها مؤلفها عن كثب.

والملاحظ على هذا التعريف أنه وصف المصادر بالموثوق بها، وهذا لايعني صحة المعلومات التي تضمنتها المصادر ومصداقيتها العلمية، بل المراد من ذلك هو أصالتها أي الوثوق فيها من حيث أنها وثائق أصلية غير محدثة أو مزورة.

كما تعد مصادر البحث عامل مهم في تحديد القيمة العلمية للبحث فإذا كانت مصادره معتمدة صادقة أو مخطوطات نادرة موثقة كان للبحث وزنه وقيمته العلمية.

ومن بين الوثائق التي تعتبر أهم المصادر الأصلية للبحوث القانونية نجد مايلي:

- المواثيق الوطنية والدولية.
- المذكرات الإضاحية للقوانين أو محاضر إجتماع الهيئة التشريعية الصادرة عنها.
- الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية.
- الدساتير.

- المؤتمرات والبروتوكولات والإتفاقيات الدولية.
- الأحكام والقرارات القضائية.
- نتائج المقابلات الشخصية.
- الإحصائيات الرسمية. [1]
- التصريحات الرسمية للهيئات والشخصيات الرسمية.
- الأفلام التوثيقية والشهادات الحية والوثائق الرسمية التي تتضمن أحداثا معينة ذات آثار قانونية.

ثانيا: المصادر الثانوية

تسمى أيضا بالمصادر غير الأصلية والمصادر غير المباشرة، وهي التي تعتمد أساسا في مادتها العلمية على المصادر الأولية فتتعرض لها بالتحليل أو النقد ، أو التعليق والتلخيص، وتتمثل في جميع وسائل نقل المعرفة عدا تلك التي تندرج تحت المصادر الأولية.

ولايهم الشكل المادي للمراجع فقد يكون كتبا أو مقالات منشورة في دوريات أو رسائل لنيل إحدى الدرجات العلمية أو قواميس وغيرها.

2 رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 69، ص 70.

كما تعرف بأنها عبارة عن كتاب لا يقرأ من أوله إلى آخره، ولكن يرجع إليه عند الحاجة أو يستشار للحصول على معلومة معينة يحتاجها الباحث بسرعة وتمتاز المراجع عن غيرها من الكتب بالمميزات التالية: [1]

- التنظيم لتسهيل الوصول الباحث إلى المعلومة المفيدة التي يريد، وتنظيم المعلومات في المراجع هجائيا أو موضوعيا أو جغرافيا أو تاريخيا.
- شمولية التغطية للموضوع.
- الإختصار والتركيز في معالجة الموضوع.
- ضخامة الحجم وارتفاع الثمن غالبا. [2]

ومن أهم المراجع التي يستحسن اللجوء إليها كخطوة أولى هي الأبحاث السابقة التي تدل الباحث على المزيد من المراجع وبفضلها يستطيع تجنب المزالق والصعوبات التي تواجه الباحثين الذين سبقوه, وهي انواع منها:

- الكتب.
- المجلات لقانونية المتخصصة.
- بحوث ودراسات ومقالات علمية.
- تعليقات على احكام القضاء.

---

1 ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر، عمان الأردن، 2012، ص 222.

[2] ربحي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص 222.

- احكام المحاكم غير المنشورة.

ثالثا: الفرق بين المصادر الأصلية والمراجع (المصادر غير الأصلية)

إن المصدر هو أقدم مايحتوي من مادة عن موضوع ما وتعرف بالمصادر الأصلية وهي ذات قيمة علمية في الرسائل العلمية لذلك وجب الإعتماد عليها والرجوع اليها وكلما إزداد استخدام المصادر الأصلية، وكثرت الحقائق المستقاة منها عظمت وزادت قيمتها العلمية، وخاصة حالة كون هذه الحقائق لم تصل إليها يد من قبل، وأما المرجع هو ما أخذ مادة أصلية من مراجع متعددة، وأخرجت في ثوب جديد، وعليه يتطلب من الباحث دوما العودة إلى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر عليه الأمر، ويمكن القول أن كل مصدر هو مرجع، وإن كل مرجع ليس بمصدر.

- **أماكن وجود الوثائق**

تتواجد الوثائق العلمية في أماكن مختلفة كالمكتبات العامة مثل المكتبات الجامعية والمكتبات التابعة لجهة معينة، وكما توجد في المكتبات الخاصة التي تبيع الكتب.[1]

1 عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 60.

المحور الرابع

مرحلة قراءة المصادر والمراجع

المحور الرابع: مرحلة قراءة المصادر والمراجع

تعد مرحلة قراءة المصادر والمراجع من المراحل الهامة في منهجية البحث العلمي حيث يتعرض الباحث إلى العديد من هذه المراجع والمصادر المتنوعة قصد فهم موضوع البحث بكل جوانبه واكتساب الكثير من المعلومات حول الموضوع وتمر هذه القراءة بعدة مراحل وشروط نتناولها فيما يلي:

أولا: مرحلة القراءة والتفكير:

يقصد بمرحلة القراءة والتفكير عمليات الفهم لكافة الأفكار والحقائق التي تتصل بالموضوع، وتأمل هذه الأفكار والمعلومات تأملا عقليا فكريا حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع يجعل الباحث مسيطرا على الموضوع، مستوعبا لكل أسراره، وحقائقه متعمقا في فهمه قادرا على استنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات منها.

ثانيا: أهداف مرحلة القراءة والتفكير:

تهدف مرحلة القراءة إلى تحقيق مجموعة من الأفكار تساعد الباحث على استخراج الأفكار التي يراها ضرورية في بحثه والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- التعمق في فهم الموضوع والسيطرة على كافة جوانبه.

- إكتساب نظام تحليلي للمعلومات.[1]
- إكتساب الأسلوب العلمي المنهجي.
- القدرة على اعداد خطة للموضوع.
- الثروة اللغوية الفنية المتخصصة.[2]
- إكتساب الباحث الشجاعة الأدبية.

ثالثا: شروط وقواعد القراءة:

قصد استغلال معظم الوثائق العلمية لتكون القراءة ناجحة وسليمة لابد من التقيد بمجموعة من الشروط وهي:

- الذكاء والقدرة على تقييم المصادر والمراجع.
- الإنتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.
- يجب أن تكون القراءة منظمة ومرتبة وليست عشوائية. [3]
- إختيار المصادر والمراجع والوثائق التي تمتاز بالمصداقية العلمية ونقد المعلومات، والأفكار قبل إدخالها في البحث.

---

1 محمد الصاوي، محمد مبارك، ص 59.

2 نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

3 قنديلجي عامر ، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان، 1999، ص 70.

- تكرار القراءة، أي قراءة المصادر والمراجع عدة مرات مع فترة راحة بين القراءة الأولى والثانية.
- توثيق كل القراءة بكتابة الملاحظات في ذيل النص المقروء بمعنى توثيق كامل للقراءة (إسم المؤلف، العنوان، الصفحة مع الملاحظات).[1]

رابعا: أنواع القراءة:

تتنوع القراءة حسب درجة عمقها والمدة الزمنية التي تستغرقها إلى ثلاثة أنواع هي: القراءة الإستطلاعية، القراءة العادية ، القراءة المركزة ويمكننا التفصيل في ذلك كما يلي:

1- القراءة الإستطلاعية:

تسمى أيضا القراءة الكاشفة أو الخاطفة والقراءة السريعة، وموضوع القراءة هنا وهدفها يختلفان عن بقية أنواع القراءات، فيكون موضوعها عادة فهارس الوثائق وعناوينها، وقوائم المصادر التي تحتوي عليها المقدمة، والخاتمة، وطريقة تبويب الموضوع، وطريقة التهميش، فهذا النوع من القراءة هو أقرب إلى النواحي الشكلية في عمل الباحث منه إلى النواحي الموضوعية

1 د. تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، دار الخلدونية ، القبة الجزائر، 2017، ص 120.

في عمله، ويمكننا إجمال الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها من خلال هذا النوع من القراءة فيما يلي:

- تقييم المصادر من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث فتصنف بناءا على ذلك إلى مصادر متخصصة وأخرى عامة.
- تقييم المصادر من حيث قيمتها العلمية، فينظر الباحث إلى بعض المسائل الشكلية في الوثيقة والتي على أساسها يستطيع أن يبني حكما مبدئيا على صحة المعلومات الواردة فيها ومستوى التحليل الذي تضمنه ويستطيع الباحث تكوين صورة عامة على الوثيقة بناءا على المعطيات التالية:
- بيانات التأليف: يجب النظر أولا الى المسؤول عن إخراج الوثيقة هل أخرجها مؤلف أم محرر أم مجموعة من المحررين، أم الناشر ؟ وهل هؤلاء لهم الخبرة الكافية في إخراج مثل هذه الوثيقة أم لا ؟ .[1]
- جدة الوثيقة: هل الموضوع الذي تحتوي عليه الوثيقة جديد لم يتطرق من قبل أم أنه امتداد لوثائق سابقة له.

1 قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، نفس المرجع السابق، ص 71.

- الغرض من تأليف المصدر : هل أعد في شكل محاضرات أو دروس أم في شكل بحث لنيل درجة علمية معينة لغير ذلك، فهذا ينعكس على طريقة تناول الموضوع ومدى عمق المعالجة.
- نوع الدراسة: هل هي دراسة مقارنة؟ وماهو المدى الذي قد يصل اليه المصدر في تقديم المعلومات؟.
- التنظيم: هل المرجع مرتب ترتيبا منهجيا، وهل هو محتوى على القائمة بالمصادر في آخره.
- الشكل، هل المصدر في شكل مجلد؟ أم مطبوع أم مخطوط ؟.

وهذه بعض المسائل التي ينظر إليها الباحث ليحدد بصفة مبدئية مدى الإفادة التي ستقدمها له مصادر بحثه ، وبالتالي يختار أيهما يبدأ قراءته.

وتهدف القراءة الإستطلاعية أيضا إلى الكشف عن مصادر أخرى، فيدونها من جديد في القائمة البيبليوغرافية.

كما تعرف مدى سعة موضوع البحث، فقد تظهر للباحث من خلال تفحصه بطريقة[1]

1 أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1980، ص 66.

إستطلاعية لمختلف المصادر عناوين تجلب انتباهه، فيعرف بصورة مبدئية ماهي المسائل التي تتعلق بموضوعه، والتي لم يتفطن لها في البداية ليركز فيما بعد جهده على التعمق فيها وقراءتها قراءة عميقة، ومركزة.

2-القراءة العادية:

حينما يحدد الباحث عن طريق القراءة الإستطلاعية بعض الموضوعات تشتمل عليها المصادر والتي يجب التعمق فيها بالقراءة والتفكير، فإنه ينتقل بعد ذلك إلى نوع آخر من القراءة أكثر عمقا واكثر تركيزا، حيث يركز القراءة على الموضوعات التي تم اختيارها، ويتمخض عن هذه القراءة الفهم الجيد لموضوع البحث، وتسجيل كل المعلومات، والأفكار المتعلقة به في بطاقات والقيام بعمليات الإقتباس اللازمة. [1]

3-القراءة العميقة والمركزة:

ويطلق عليها القراءة المستوعبة أو الفعلية، وهي تلك القراءة التي تنصب حول بعض المصادر والمراجع دات الإرتباط الشديد بجوهر الموضوع محل البحث وهذا ما يتطلب التعمق والتركيز في القراءة المتكررة والتمعن والتأمل وذلك بغية تخزين الأفكار لدى الباحث مما يساهم في تراكم معرفته العلمية

1 أحمد شلبي، نفس المرجع السابق، ص 67.

التي تؤدي إلى تكوين عملية استنباط وتوليد أفكار جديدة مركبة حيث يتمكن الباحث من الإبداع الفكري في معالجة موضوع بحثه محل الدراسة.

خامسا: النتائج التي تحققها عملية القراءة:

تستهدف عملية القراءة كمرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي تحقيق العديد من النتائج نوجزها فيما يلي :

- فهم الموضوع، والتعمق فيه والإلمام بجميع جوانبه واكتساب معلومات وحقائق وأفكار جديدة، الأمر الذي يترتب عنه إكتساب الباحث نظام التحليل، والذي يعني قوة الإستنتاج، والربط بين الأفكار والمفاهيم.
- إكتساب الباحث الأسلوب العلمي، والمتمثل في سلامة اللغة، وهي اللغة الفنية الملائمة لتخصص الباحث، والتحكم في المعارف العلمية، والإيجاز المركز والدال والمفيد، الأمر الذي يزيد في النواحي العلمية والفنية للبحث.
- اكتساب الباحث مهارة تقسيم البحث في شكل خطة متوازنة شكلا وموضوعا وهذا مايسهل عليه فيما بعد عملية جمع، وتخزين المعلومات ضمن أجزاء البحث المختلفة.

- اكتساب الباحث شجاعة أدبية تأهله للإدلاء برأيه في مختلف مسائل الخلاف التي يحويها بحثه وتبعث فيه روح النقد والتعقيب، وهذا يعني أن شخصيته ستظهر في البحث فلا يكون بحثه مجرد تكرار لما سبقه من بحوث.[1]

1 عمار عوابدي، نفس المرجع السابق، ص 65.

المحور الخامس

قواعد تخزين المعلومات

المحور الخامس: قواعد تخزين المعلومات

يقصد بعملية تخزين المعلومات نقل البيانات* الواردة في المرجع أو المصدر وتسجيلها كتابة ولا تشمل إلا الجزء أو المقطع الموجود في الوثائق العلمية الذي يهم موضوع البحث، وهناك عدة طرق وأساليب لتخزين المعلومات وهي: [1]

أولا- طريقة البطاقات:

يستخدم بعض الباحثين البطاقات لكتابة المعلومات والحقائق المتعلقة بموضوع البحث ومن ثمة تخزينها، وقد تكون هذه البطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم، ومعدة مسبقا يتم الحصول عليها من المكتبات، أو يعدها الباحث بنفسه من الورق الجيد، ثم يقوم بتنظيمها عن طريق ترتيبها، طبقا لأقسام وعناوين الخطة، ويشترط في هذه البطاقات أن تكون متساوية الحجم، ومجهزة للكتابة فيها على وجه واحد فقط، وتوضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي في ظرف واحد خاص أو حافظة، ويجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات

---

1 على مراح، منهجية التفكير نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 57.

*البيانات هي مجموعة المشاهدات والملاحظات والأرقام والآراء المتعلقة بظاهرة أو مشكلة معينة فهي المادة الخام التي يستعملها العقل في التفكير وعن طريق الربط بين أجزائها أو مقارنتها أو تقييمها تصبح معلومات. للمزيد أكثر انظر: على عبود جعفر ، منهجية البحث العلمي والبحث في علم القانون.

المتعلقة بالمراجع التي نقلت منه من إسم المؤلف، وعنوان الوثيقة، دار النشر، مكان النشر، الطبعة، تاريخ النشر، السنة، ورقم الصفحة، ثم تسجل المعلومات التي أخذت من ذلك المرجع، كما يجب أن يسجل رقم الصفحة كلما تم الإنتقال إلى صفحة من صفحات المرجع، إلا أنه لابد من بطاقة مستقلة لكل مرجع، ولكل موضوع كل هذا مع عدم نسيان ترك فراغات في البطاقات لاحتمال تسجيل أفكار مستجدة حول الموضوع.[1]

ومن مزايا طريقة البطاقات مايلي:

- سهولة الرجوع إلى أية معلومة في البطاقة.
- إمكانية إضافة أية معلومات، وبيانات جديدة يحصل عليها الباحث إذا ماقورنت بطريقة الدفتر الذي يصعب أن يسمح بهذه الميزة و سهولة تصنيفها حسب موضوعات البحث وأقسامه.

وأما عيوب هذه الطريقة تتمثل فيما يلي:

- إحتمال ضياع البطاقات وفقدانها كليا أو جزئيا.
- التكلفة المالية للباحث لاسيما إذا كانت من الورق المقوى الجيد.
- صعوبة حمل البطاقات إلى كل مكتبة يرتادها الباحث لمقارنة المعلومات وتدقيقها.

1 عمار عوابدي، نفس المرجع السابق، ص 79.

الشكل رقم 01: يبين لنا نموذج لإحدى البطاقات:

الموضوع .....
المؤلف.....المصدر.....الجزء..... الطبعة..... الناشر..... مكان وزمان الطبع..... الصفحة أو الصفحات..... ....

ثانيا- طريقة الملفات:

يقوم الباحث هنا بتصنيف الأوراق داخل الملف حسب خطة بحثه، ويمتاز هذا الأسلوب بسهولة الإستعمال، فهو أسلوب عملي، يسهل معه حذف المعلومات الإضافية التي لاتفيد البحث أو إضافة معلومات جديدة، وذلك بفتح الماسكة الحديدية، وإضافة الأوراق في المكان الملائم كما يمكن اصطحابه إلى المكتبات بسهولة. [1]

1-مزايا طريقة الملفات هي:

- تعد هذه الطريقة أكثر حفظا وأمانا من طريقة البطاقات.
- سهولة حمل الملف، أو الملفات إلى أي مكان يذهب إليه الباحث ومنها المكتبات والتأكد من عدم تكرار المعلومات التي قد يسجلها الباحث.
- تعتبر هذه الطريقة أقل تكلفة من طريقة البطاقات.
- حفظ جميع الأوراق بداخل الملف.
- سهولة فرز الأجزاء داخل الملف بدلا من البحث بين البطاقات.
- المرونة في استخدام أحجام الورق المختلفة.
- السيطرة على موضوع البحث والتحكم في عناصره.

[1] أحمد شلبي ، مرجع سابق، ص 76.

2-عيوب طريقة الملفات هي :

تتعدد سلبيات وعيوب طريقة الملفات ويمكننا إيجازها فيما يلي:

- إحتمال إغراء الباحث وتشجيعه على الإسترسال في كتابة المعلومات مما يولد تخمة في معلومات البحث.[1]
- إن تعدد الملفات في البحوث الكبيرة كأطاريح الدكتوراه قد يسبب خللا للباحث في تنظيم وفرز المعلومات.

ثالثا- طريقة الحاسوب :

يستخدم الباحث الحاسوب أو الكمبيوتر لتخزين المعلومات وميزة هذا الأسلوب أنه يساعد الباحث في ربح الوقت، كما أنه يهتم بحفظ المعلومات بعد بتخزينها دون أن تتعرض إلى الضياع أو الفقدان، أو التلف، بفعل الحرارة أو الرطوبة التي تتلف بعض الاوراق أو تشوه بعض الأسطر المكتوبة، وميزتها أيضا أن الباحث يستطيع شطب بعض المعلومات أو الإضافة عليها بسهولة، ويسر بعكس الكتابة العادية التي تثبت في الصفحة ولا يمكن شطبها أو إلغاء بعضها.

1 عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص 194.

بعبارة أخرى أن طريقة جمع المعلومات والحقائق بواسطة نظم الملفات، والبطاقات

طريقة تقليدية، فالعوامل الطبيعية كالمطار، والمياه، والحرارة، والرطوبة قد تؤثر على الأوراق فتتلفها أو تشوهها ويصعب قراءتها يضاف إلى ذلك قابلة سرقة أو ضياع الملفات وهذا مايجنبه الإعلام الآلي الحديث.[1]

1 عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010 ، ص 77.

المحور السادس

مرحلة الكتابة وتحرير البحث

المحور السادس : مرحلة الكتابة وتحرير البحث

وهي تمثل الطريقة التنظيمية للبحث التي تواضع العرف العلمي العام على السير عليها إبتداءا بتنظيم المعلومات على صفحة العنوان وغير ذلك، فقبل أن يقدم الباحث على طباعة بحثه بشكله النهائي عليه أن يرتب أجزاء البحث وموضوعاته ترتيبا منطقيا محكم الربط بحيث يشتمل على مايلي:

أولا- عنوان البحث: هي أول ورقة من البحث وتحتوي على الأمور التالية: [1]

1-إسم الكلية التي ينتسب إليها مقدم البحث.

2-عنوان البحث.

3-إسم الباحث.

4-إسم المشرف على البحث.

5-الدرجة العلمية التي يتقدم الباحث لنيلها أو الحصول عليها.

6-مكان وزمان تقديم البحث.

[1] على عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان، ط1، 2016 ، ص 130.

▪الشكل رقم 02: مثال لصفحة العنوان

المركز الجامعي آفلو

معهد الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان الرسالة

اسم الباحث اسم المشرف

.....

.....

السنة الدراسية:

2021- 2022

ثانيا- المقدمة :

على الباحث التنبه إلى كفاءة المقدمة وعرضها للموضوع بشكل واضح وبيان الهدف منه، وأن يكون متن البحث مجسدا لمخطط البحث من حيث الطريقة التي جرى السير على ضوئها مباحثه وتدرج الأفكار، وتطورها من مبحث إلى آخر ومن نقطة إلى أخرى بحيث تقود كلها مجتمعة إلى نتيجة البحث، فمقدمة البحث تكون عرضا مختصرا لتحديد الموضوع، وشرحه واستعراض مباحثه، وإظهار أهميته[1] ومعالمه، ونتائجه وعادة ما تتضمن المقدمة مايلي:

- التعريف بموضوع البحث.
- عرض تاريخي لموضوع البحث.
- عرض لأهمية موضوع البحث.
- عرض لأهم الأسباب التي دعت الباحث لبحث الموضوع.
- عرض موجز للدراسات السابقة عن موضوع البحث، والتي قام بها الآخرون في هذا المجال والتحديد بدقة مايتميز به بحثه عن الدراسات

[1] على عبود جعفر، نفس المرجع السابق، ص 132، ص 133.

الأخرى، والجوانب التي سيتعرض لها مما أغفلت عنه الدراسات السابقة، وإن إبراز

هذه الميزة تعد المبرر الأول لقيام الباحث ببحثه، ومن هنا كان من الواجب أن يبين الباحث هذا التمييز في مقدمته لإقناع الأخرين بالجدوى العلمية لهذا البحث، لأن هذا التمييز هو المبرر الحقيقي والوحيد للقيام بهذا البحث.

- عرض لإشكالية البحث وتحديد كافة أبعادها وجوانبها.
- عرض لهدف البحث، أو أهداف البحث، والنتائج أو الغايات التي يتوخاها من إعداد البحث، والجهات التي تستفيد من طرح هذا الموضوع.
- عرض لحدود البحث والمناهج التي ستعتمد في البحث وأدوات البحث.
- عرض لتساؤلات البحث وفروضه.
- عرض التقسيمات الأساسية للبحث.

1- الإشكالية :

هي السؤال الرئيسي أو العام الذي يطرحه الباحث، ولا يوجد جواب شاف أو كامل له في الوقت الحالي، ويكون هدف الباحث هو إيجاد الجواب له، أي ما يبحث عنه وما يريد تفسيره أو شرحه أو فهمه، فالإشكالية تنتج عن معلومات ناقصة حول موضوع ما، أو فهم ضبابي له، فهي المحور الذي يدور حول البحث،

فهي بمثابة الجهاز العصبي للإنسان أو قمرة القيادة بالنسبة للطائرة، من خلالها يحدد الباحث مسار البحث، ويحصر الغرض منه ويحدد المسائل الجوهرية فيه.[1]

وغالبا ما يشعر الباحث قبل صياغة إشكالية البحث بأن ثمة غموضا يكتنف ظاهرة ما أو يتطور لديه حب الإستطلاع لمعرفة أسباب حدوث شيء ما على نحو معين، وعند صياغة إشكالية البحث يحرص الباحث على توضيح المتغيرات التي سيتناولها ببحثه والعلاقات التي يتوقعها، بين تلك المتغيرات كما يقترح أن تكون إشكالية البحث محددة غير فضفاضة، وأن يتم صياغتها بلغة واضحة تثير اهتمام القارئ بطريقة تهيء بشكل منطقي لفرضيات الدراسة، وفي البداية يحدد الباحث مجال اهتمامه بشكل عام، ومن ثم يحدد إشكالية البحث بشكل دقيق، ويجب أن تصاغ إشكالية البحث مبكرا في مشروع البحث، وقد يكون ذلك أصعب مرحلة في البحث العلمي، وأهم المصادر التي يستطيع الباحث أن يستعين بها هي الدراسات السابقة المتضمنة مراجعات ملخصات للأدبيات ذات العلاقة بوجه خاص، وكذلك الخبرة الشخصية للباحث مهمة، ولابد أن تتوفر الإشكالية على مجموعة من المقاييس التي نجملها فيما يلي:

- مقياس الوضوح بحث تكون دقيقة، موجزة وواضحة.
- مقياس القابلية للبحث، بمعنى تكون واقعية.

1 نفس المرجع السابق، ص .134

- مقياس الملائمة، أي لها صلة بالموضوع محل البحث.[1]

2-كيف تنشأ الإشكالية:

إن بناء إشكالية صحيحة وتحقيق الإنتقال السليم للظاهرة من ميدان عام، يقع تحت نظر كل الناس إلى ميدان خاص تراقبه عين المتخصص الأكاديمي الذي يتعامل مع الظاهرة بوسائل وأدوات علمية ومنهجية لايأتي من فراغ بل نتيجة التعامل واحتكاك مع عوامل تمثل مصادر أساسية لصياغة اشكالية البحث، فالطالب في مساره العلمي أو المهني وحتى تجاربه في الحياة تمده بمعارف تمكنه من بناء إشكالية البحث والإحاطة بكل متغيراتها المراد دراستها، و تتعدد مصادر صياغة الإشكالية بين ماهو مكتوب وبين ماهو شفهي وهي كالتالي:

أ- **التخصص:**

يساهم الطالب في توفير المعرفة والخبرة بالإنجازات العلمية في مجاله ويبصره بالمشكلات التي تم دراستها، والمشكلات التي لاتزال تحتاج للدراسة ويكتنفها الغموض فكلما كان الطالب مطلع في مجال تخصصه، ستكون الإشكالية وثيقة الصلة بهذا التخصص وسيتمكن الطالب من حصر مختلف العوامل المؤثرة في الإشكالية، وفهم أكثر لجوانبها وبالتالي القيام

1 على عبود جعفر، مرجع سابق، ص41.

بالبحث بكفاءة على أساس سليم، من خلال استغلال الخبرات في مجال التخصص.[1]

ب- الإطلاع على المصادر العلمية والمراجع:

يعد الإطلاع على المراجع والمصادر العلمية (كتب ، أبحاث سابقة متخصصة مقالات علمية، محكمة، أوراق بحثية، أطاريح دكتوراه رسائل ماجستير أو مذكرات ماستر) بشكل مستمر من الطرق المساعدة للباحث في إعداد بحثه، حيث يمهد لبناء إشكالية واضحة ودقيقة.

ج- **الخبرة الشخصية:**

وهي التي اكتسبها الباحث خلال فترة التكوين في مرحلة التدرج ومرحلة الدراسات العليا نتيجة الممارسات البحثية للباحث في ميدان تخصصه واطلاعه على العديد من المصادر والمراجع أو اكتسبها في مدرسة الحياة التي يمر فيها الإنسان على العديد من الخبرات والتجارب.

1 د. نادية سعيد عيشور وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 37.

د- **التظاهرات العلمية:**

وهي مثل الملتقيات والمؤتمرات العلمية ، والندوات البحثية والأيام الدراسية وغيرها والتي تعتبر مناخا مناسبا لتولد الأفكار وتلاقحها وتصيدها واستطلاع المشكلات واستشعارها.[1]

و- **حلقات البحث:**

والتي تمثل كل ما يدور فيها من حوار علمي هادف وبناء بين الطلاب الماجستير أو الماستر والأساتذة المختصين، لاشك يتيح طرح العديد من المشكلات التي يمكن أن تصاغ صياغة علمية، ويتفيد منها الطلاب في بحوثهم.

3 - المنهج المتبع:

تعريفه: المنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث من أجل دراسة وتحليل مسألة علمية وذلك بغرض الوصول الى الحقيقة العلمية.

ورجوعا لمؤلفات المنهجية نجدها تزخر بتبيان مناهج البحث في العلوم المختلفة الإنسانية والإجتماعية والعلوم التكنولوجية والعلوم الطبية وغيرها، فكل مجال للبحث تستعمل فيه مناهج معينة.

---

[1] مرجع سابق ، نفس الصفحة

وعادة ما تصنف كتب المنهجية مناهج البحث العلمي، وتبرز تعريف كل منهج واستعمالاته في العلوم المختلفة، والمناهج المعروفة تقريبا في العلوم الإنسانية والإجتماعية تتمثل فيما يلي:

- المنهج الإستدلالي
- المنهج التاريخي
- المنهج الوصفي
- المنهج الجدلي
- المنهج المقارن
- منهج تحليل المضمون.[1]

وطالما تم دراسة هذه المناهج عادة في السنة الأولى جامعي للإختصاصات المختلفة ومنها العلوم القانونية فيكفي الإحالة لمراجع لمن شاء التزود بمعلومات تخص مناهج البحث والتعريف بكل منهج واستعماله في ميادين مختلفة.

ويعد منهج تحليل المضمون أكثر المناهج استعمالا في العلوم القانونية اعتبارا أن الباحث يقوم بتحليل مادة ما من نصوص التشريع أو التنظيم كما يحلل آراء الفقهاء ويحلل أحكام وقرارات الجهات القضائية المختلفة داخل دولة الباحث وخارجها.

---

[1] عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 2018 ص 117.

كما أن المنهج الوصفي له استعمالاته في العلوم القانونية فيقوم الباحث بوصف نظام إداري أو قضائي وغيرها أو يقوم بدراسة هيكل جديد تم استحداثه، أو يتبع أسلوب دراسة الحالة فيما يخص عملية المسح العقاري العام فيتناول منطقة جغرافية معينة بالدراسة والتحليل.

أما المنهج المقارن فهو منهج مستعمل كثيرا في الدراسات القانونية، وتعرف المقارنة :[1]

" بأنها دراسة الظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للإختلافات في موضوع أو اكثر. "

فباحث القانون كثيرا ما يقارن بين تشريع وآخر، أو بين مجموعة تشريعات إقليمية كتشريعات دول المغرب العربي ، أو تشريعات دول الخليج العربي، ومن المؤكد أن المقارنة تدفع الباحث إلى أن يكشف عن أوجه التشابه بين التشريعات والنظم القانونية المشمولة بالمقارنة، كما يبرز أيضا أوجه الإختلاف بينها، ويصل إلى استنتاجات معينة، فبعد المقارنة تتضح قوة القاعدة القانونية، ومزاياها، وبالمقارنة أيضا تتضح عيوبها وسلبياتها.[2]

1 عمار بوضياف، ص 118.

2 عمار بوضياف، نفس المرجع سابق، ص 119، ص 120.

4 – الدراسات السابقة:

من المهم أن يشير الباحث المكلف بإعداد أطروحة للدكتوراه أو مذكرة الماجستير للدراسات السابقة، وأن يذكر بوضوح الدراسات التي وقعت بين يديه وهي ذات الصلة مباشرة بموضوع بحثه، وهذا حتى لاينكر جهد من سبقوه أولا، وحتى نعرف بعد قراءة المضمون المختصر بعنوان الدراسات السابقة ماذا أنجز الآخرون وماذا يريد الباحث إضافته ورغم ذلك نجد بعض المراجع قد أغفلت الإشارة لهذا في مقدمة البحث رغم أهميتها الكبيرة وذكر البعض الآخر أنها تدخل في العناصر الإختيارية لمقدمة البحث وليست إجبارية.[1]

ثالثا – متن البحث :

إن متن البحث على المستوى الفني أو الشكلي يقسم عادة إلى عدة أبواب والأبواب إلى فصول، والفصول إلى مباحث، والمباحث إلى مطالب، والمطالب إلى فروع والفروع إلى فقرات. والأبواب غالبا للبحوث الشاملة الكبيرة، أما البحوث القصيرة غالبا ما تقتصر على الفصول أو المباحث، وبدورها تقسم إلى مباحث أو مطالب، حيث يغطي كل مبحث جانبا من جوانب الموضوع وفق تسلسل المعلومات وتناسب الأفكار في سياق منطقي وعقلاني

[1] عمار بوضياف، نفس المرجع السابق، ص 120.

مفهوم وواضح، وتتوزع عليها المعلومات ضمن المبحث الواحد والمباحث تقسم إلى مطالب، كل مطلب يغطي جزءا أو قضية ضمن المبحث [1]

والمطلب يقسم إلى فروع، والفروع إلى بنود والبنود إلى فقرات، ويشترط أن يحمل كل مبحث أو مطلب أو فرع أو بند أو فقرة أو نبذة عنوانا محددا، وعلى الباحث أن يكتب عنوان كل مبحث على صفحة مستقلة.

ويجب أن يكون لكل باب أو فصل أو مبحث أو مطلب أو فرع أو بند أو فقرة أو نبذة عنوان يعبر عن المحتوى الذي يتبعه وأن يعبر بدقة عن الفكرة التي ستناقش، كما ينبغي أن تكون هذه العناوين مترابطة ومتوازنة فيما بينها .

ويراعى ان يكون حجم خط متن البحث من نوع الخط simplified arabic للغة العربية حجم 16، وأن يكون خط العناوين من نوع الخط نفسه لكن بحجم أكبر أسود نافر، بالنسبة للأبواب، وبحجم 18 أسود نافر بالنسبة للفصول وفقا للشكل التالي:

الباب الأول .....

الفصل الأول .....

المبحث الأول.....

المطلب الأول .....

1 على عبود جعفر، نفس المرجع السابق، ص 135، ص 136.

الفرع الأول .....

البند الأول .....

أما المسافات المتروكة على جوانب الصفحات فهي إثنان سم في الأعلى وفي يسار الصفحة، وثلاث سم يمين الورقة وذلك لترك مسافة لتجليد البحث.[1] ولعل أهم ما يجب أن يراعيه الباحث في كتابة هذا المتن هو ما يلي:

1- مراعاة فن الأسلوب فيجب أن يستخدم الباحث المفردات، والعبارات والجمل البسيطة الواضحة التي تكون سهلة التركيب والترابط بعضها مع البعض الآخر بما يقود إلى فهم القارئ لما قصده الباحث.

2- التقيد بلغة القانون التي يتميز بها علم القانون عن غيره من العلوم وعدم الإنسياق وراء المفردات، والأمثلة الدارجة، وحينما نقول هنا لغة القانون نعني بذلك التقيد بمفردات هذه اللغة.

3- مراعاة التوازن النسبي في البحث سواءا أكان ذلك التوازن توازنا كميا أم توازنا كيفيا.

4- الإبتعاد عن العناوين العائمة غير المرتبطة بخطة البحث.

5- التقليل من الإقتباس كون الإكثار منه يشكل مؤشرا سلبيا على الباحث والبحث.

[1] على عبود جعفر، نفس المرجع السابق، ص 136.

6- أن يتجنب الباحث التداخل والتضارب بين أقسام البحث.

7- مراعاة الدقة والترابط والتوازن بين الفقرات.

8- الأمانة العلمية في الإشارة إلى مراجع ومصادر المعلومات.

9- أن تبرز شخصية الباحث في كل مفاصل البحث من خلال النقد البناء والمناقشة والترجيح.

10- التقيد بالقواعد المنهجية في الإشارة إلى الهوامش.[1]

رابعا- خاتمة البحث:

تعد الخاتمة أخر ما يكتب في البحث، فإذا كانت المقدمة هي المفتاح إلى البحث وفيها يورد الباحث محورين أساسيين هما النتائج والمقترحات، وسبق أن بينا أن نتائج البحث تعني اجمالا أهم ما توصل إليه من أفكار ومفاهيم في البحث في هذه الصفحات وفي المقترحات على الباحث أن يبين إقتراحاته المختلفة والتي رآها مناسبة ليوجهها إلى أي جهة معينة بتطبيق أو تشريع القوانين والتي لها صلة بموضوع البحث.

1 عمار عباس الحسيني، نفس المرجع السابق، ص 388.

خامسا- قائمة المراجع والمصادر :

بعد أن ينتهي الباحث من إعداد محتوى البحث فلا بد من أن يقوم بعملية حصر وتنظيم لجميع المراجع، والمصادر التي رجع إليها أثناء بحثه في قائمة المراجع، وتسمى هذه القائمة بفهرس المراجع، ولفظة المراجع أو المصادر هنا تشمل كل مصادر البيانات والمعلومات التي رجع اليها الباحث في إعداد البحث منشورة كانت أو غير منشورة مسموعة أو مكتوبة قديمة أو حديثة وهناك ضوابط أساسية على الباحث مراعاتها عند إعداد تلك القائمة وتتمثل فيما يلي:

- عدم المبالغة في ذكر المراجع، بحيث يجب أن لايضمن الباحث قائمته عناوينا كثيرة لمجرد الإيحاء للقارئ بأنه قد بذل جهدا في إعداد البحث من خلال الرجوع إلى الغث والسمين من تلك المراجع، وفي ذلك كتب الأستاذ.
- أن لا يذكر الباحث إلا المراجع التي إطلع عليها مباشرة، أما التي لم يراها فبإمكانه الإشارة إليها في الهامش مع (عبارة أشأر إليه أو منقولا عن) مع الإشارة الى ذلك المصدر الذي أشار إليه.

- أن يشير إلى تلك المصادر بشكل دقيق ولعل الإشارة إلى المراجع في البحوث هي إعادة نفس البيانات والعناصر المذكورة في الهوامش عند ذكر المرجع الأول مرة فيه مع حذف رقم الصفحة.[1]

سادسا- الملاحق :

وهي تتمثل في بيانات أو معلومات يلجأ الباحث إلى تضمينها في نهاية بحثه لارتباطها بصلب البحث، ولعدم إمكانية ايرادها في متن البحث حفاظا على انسجام متن البحث وتحاشيا للسرد والإستطراد. كما أن الهدف منها يبدوا في تمكين القارئ من الرجوع إلى فكرة معينة أو استيضاح جانب معين الأفضل أن يراجعه في الملاحق دون اتخاد متن البحث.

وإذا كان بامكان وضع بعض هذه الملاحق القصيرة في الهامش لهذا كان المكان الأفضل والأنسب في البحث أو الرسالة لهذه الملاحق هو في نهاية الرسالة وقبل قائمة المراجع وهذا مايؤدي إلى تحقيق التكامل في فكر الباحث والقارئ معا وترد مثل هذه الملاحق في الرسائل والأبحاث القانونية في صور معينة منها ما يلي:

- تشريعات هامة لها علاقة بالبحث.

1 عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص 398.

- مشروعات القوانين، كأن يضمن الباحث بحثه او رسالته بمشروع قانون معين تم تشريعه ولم يصادق عليه.
- نصوص لاتفاقيات ومعاهدات دولية لها صلة بالبحث.
- نموذج لتشريع معين يقترحه الباحث كما لو اقترح الباحث مشروعا لقانون حماية البرامج الإلكترونية من التطفل.
- نماذج لتفصيل أحكام قضائية وردت الإشارة إليها في البحث.
- نموذج استمارة أو إستمارات الإستبيان التي قام بها الباحث.
- خرائط جغرافية معينة كما لو كان البحث أو الرسالة في مجال القانون الدولي العام مشكلة الحدود بين دولتين أو مشكلة تقسيم المياه بينهما الخ.
- الموافقات الرسمية للحصول الباحث على زيارة أحد المؤسسات وإجراء الاستبيان كموافقة دائرة السجون أو دائرة الأحداث على ذلك.[1]

كما يجب أن ترقم تلك الملاحق بحيث يشار لكل منها برقم معين منعا للإلتباس وليتسنى الإرشاد اليها في متن البحث وغالبا ما يتم ذلك بعبارة أنظر الملحق رقم كذا.

1 عمار عباس الحسيني، نفس المرجع السابق، ص 394 .

المحور السابع

أخلاقيات البحث العلمي

المحور السابع: أخلاقيات البحث العلمي

إن أي بحث علمي لابد له من مصادر ومراجع يستند اليه حتى يصبح بحثا مقبولا له صفة علمية وأكاديمية وإلا يكون كلام ومعلومات بلا معنى، وسوف نتطرق إلى ذلك من خلال ثلاث نقاط وهي الإقتباس والتهميش والأمانة العلمية كما يلي:

أولا: إحترام قواعد الاقتباس

تعد من المراحل الهامة يقصد به إقتطاع أو إجتراء نصا معينا أو نصوصا معينة من مصدر أو مرجع علمي، سواء أكان ذلك المصدر أو المرجع مكتوبا (كتاب، مجلة علمية تقرير بحث رسالة علمية وثيقة جريدة، وغيرها من النصوص المكتوبة) أو مسموعا ندوة محاضرة، مؤتمر .[1]

1-أهمية الإقتباس :

من الواضح أن الباحث لا يمكن أن يكتب بحثه كاملا دون الإستعانة بمصادر للمعلومات مهما كانت طبيعة تلك المصادر لهذا تبدوا أهمية الإقتباس فيما يلي:

- نسبة رأي علمي فقهي إلى كاتب معين.

1 نفس المرجع السابق ، ص 389.

- تعزيز موضوع البحث بآراء كتاب آخرين.
- الإستدلال برأي الغير المقتبس منه لتدعيم رأي الباحث.
- إيراد النص المقتبس لانتقاده أو عدم الموافقة عليه.
- الإشارة إلى نص قانوني أو قرار قضائي.[1]

2- صور الإقتباس: تتعدد صور الإقتباس وهي تتمثل فيما يلي :

- **الإقتباس الحرفي** : وهو اقتباس نص معين من الغير إقتباسا حرفيا دون إحداث أي تغيير في اللفظ والمعنى. ويسمى الإقتباس المباشر ومن شروطه مايلي:
- وضع الباحث للشولتين يكون في ستة أسطر فما دون.
- لا توضع الشولات فيما زاد عن ستة أسطر إلى صفحة .

فالإقتباس الحرفي أو المباشر يعني أن الباحث ينقل ويدون المعلومة التي وردت في مرجع كما ذكرها صاحبها، أي كما وجدها دون زيادة أو نقصان .

- **مواضع الإقتباس الحرفي:**

من مواضع الإقتباس الحرفي في مجال العلوم القانونية يتمثل فيما يلي:

- **حالة الإستدلال بنص رسمي ويتعلق ب:**
- نص معاهدة دولية

1 نفس المرجع السابق، ص 275.

- نص دستوري.
- نص قانون عضوي.
- نص قانون.
- نص مرسوم رئاسي.
- نص مرسوم تنفيذي.
- نص قرار وزري مشترك.
- نص قرار وزاري أحادي.
- نصوص تنظيمية أخرى مناشير ، تعليمات ويجد الباحث نفسه مضطرا لكتابة

النص كما ورد في الجريدة الرسمية أو في وثيقة صادرة عن جهة دولية، حتى لا يبالغ فيما بعد في تفسير النص حال مباشرة عملية التحليل. [1]

- **الإقتباس غير الحرفي:**

وهو مايسمى باقتباس الفكرة وفيه يقوم الباحث باقتباس الفكرة الموضوع لانصه، بحيث يتصرف بالنص وينقاه بأسلوبه الشخصي لا بأسلوب الكاتب الأصلي مع الحفاظ على أصل الفكرة دون تغيير.

يقول أحمد شلبي:

---

1 عمار بوضياف، نفس المرجع السابق، ص 141.

" فإذا تجاوز مايراد اقتباسه عن صفحة، فإنه لايجوز حينئذ الإقتباس الحرفي بل يصوغ الكاتب المعنى في أسلوبه الخاص ويشير في الحاشية إلى ما يفيد أن هذا المعنى – لا الألفاظ – قد اقتبس من مرجع كذا كأن يقول :

أنظر كتاب معجم البلدان لياقوت ج2، ص 299 وما بعدها".[1]

ومن خلال ماسبق يمكننا تعريف الإقتباس غير المباشر بأنه النقل بالمعنى لابنفس ألفاظ الكاتب ويكون عند تجاوز الإقتباس أكثر من صفحة واحدة، ومن بين شروطه العلمية والتقنية مايلي:

- أن يكون الجزء المقتبس أكثر من صفحة واحدة.
- يجب أن يكون النقل بالمعنى، أي بالأسلوب الخاص للباحث.
- الإشارة في الهامش السفلي إلى ما يفيد أن هذا المعنى قد اقتبس من مرجع كذا.

3- قواعد الإقتباس:

للإقتباس قواعد يجب على الباحث مراعاتها لعل أهمها مايلي:

- أن يكون الإقتباس من مصادر ومراجع قانونية لها قيمتها العلمية، ويفضل الإقتباس من تلك المصادر الأصلية التي لكتابها مكانة علمية مرموقة، مع

1 عمار عباس الحسيني، نفس المرجع السابق، ص 276.

إمكانية الإقتباس من كتب أخرى غير قانونية لها صلة بالموضوع كما في كتب علم الإجتماع في تلك الموضوعات التي لها علاقة بالجريمة والمجرم أو أسباب الإجرام، أو الإستعان بكتب الفقه الإسلامي في البحوث المقارنة مع الشريعة الإسلامية.[1]

- عدم الإسراف في اقتباس وقصره على الموارد الضرورية التي يبدو فيها الإقتباس لازما لأن كثرة الإقتباس سيجعل من البحث عبارة عن تجميع للمادة العلمية دون تبصر.
- الأمانة في نقل العبارات والنصوص والأفكار المقتبسة وعدم التصرف فيها [2].

ثانيا: التهميش :

يعرف الهامش بأنه حاشية توضع في أسفل الصفحة أو في نهاية البحث للإشارة إلى مصدر معين للمعلومات المذكورة في متن البحث أو لتثبيت ملاحظة معينة تخص المعلومات الواردة في المتن.

1 عمار عباس الحسيني، نفس المرجع السابق، ص 212.
2 نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

ومن وظائف الهامش مايلي:

- الإشارة إلى المرجع أو المصدر الذي اقتبس منه الباحث النص أو الفكرة وهي الحالة الأبرز في إستخدام الهامش في البحوث القانونية، وهو دليل الأمانة العلمية للباحث واعترافا منه بفضل أصحاب تلك الأفكار، فضلا عن فائدتها في إثبات صحة مايورد من معلومات، كما تبدوا فائدة الهامش في إفساح القارئ أو المناقش بتدقيق مصادر ومراجع المعلومات التي رجع إليها الباحث من خلال مايورده الباحث في الهامش.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فكثيرا مايرغب بعض قراء البحث التوسع، والإستزادة والتفصيل وربما البحث في نقطة جزئية كتب فيها الباحث أثناء البحث، وهذا الباحث الجديد حتما سيرجع إلى المصادر التي أشار اليها الباحث الأول، والتي ستكون نقطة الإنطلاق بالنسبة له.

- الإشارة إلى القرارات القضائية ومصادرها وحيثياتها: ففي أغلب من الحالات يعهد الباحث القانوني إلى الإشارة إلى القرارات القضائية في البحث كأحد أوجه الدراسة المقارنة التي يلجأ إليها أو لتعزيز الأفكار التي أوردها في المتن، ففي بعض الأحيان يعمد الباحث إلى ذكر المبدأ القضائي

في المتن ويذكر المرجع الذي ورد فيه في الهامش، أو يورد في بعض الأحيان حيثيات القرار القضائي وتفصيلاته في الهامش أيضا.[1]

- توضيح بعض الأفكار والمفردات الواردة في المتن: والتي لايرغب الباحث وفقا لسياق علمي أكاديمي أن يقطع الإسترسال الوارد في المتن، مثلا يكتب الباحث في المتن الإشارة إلى النصوص القانونية المقارنة للنص الوارد في المتن مثلا يكتب الباحث في المتن نصا قانونيا معينا فهنا يضع الباحث رقما أو إشارة تدل على الهامش يعرض فيه النصوص المماثلة أو المقارنة مع النص الوارد في المتن.
- الإحالة على مراجع مهينة للإستزادة.
- الإحالة إلى صفحات أو فقرات أخرى داخل البحث .
- إيراد فكرة معينة يرغب الباحث في ايرادها في الهامش.
- تصحيح كلمة أو جملة معينة وردت في النص المقتبس، فسبق أن أوردنا عند الكلام في الإقتباس وقواعده أن النص المقتبس حرفيا يرد كما هو وإن أي تصحيح لغوي أو مطبعي يرد عليه، لاسيما في النصوص القانونية يدرج في الهامش.

1 نفس المرجع السابق ، ص 215 ، ص 218.

- إدراج الهوامش وترقيمها: إن لكل صفحة هوامشها الخاصة بها وما الإختلاف بين صور هذه الطريقة إلا في التسلسل ترقيم الهوامش، ويمكن أن يرد الهامش فيها بأحد الصور التالية: [1]
- ترقيم هوامش كل صفحة على حدة الترقيم المستقل: بموجب هذه الصورة يرد ترقيم الهوامش في كل صفحة مستقلا عن الصفحة التي قبلها أو الصفحة التي ستلي بعدها بحيث يبدأ هامش كل صفحة برقم (1) ويستمر الترقيم الى نهايتها. أي أن رقم الهامش الذي يرد في المتن تدون معلوماته في هامش نفس الصفحة.

❖ طريقة توثيق المراجع:

تفرض الكتابة العلمية على الباحث الإشارة لجهد الأخرين ممن إستعان بهم في رحلته العلمية سواءا وردت هذه الكتابات في شكل مراجع متخصصة أو مراجع عامة ويتمثل ذلك كما يلي:

1 نفس المرجع السابق، ص 119.

1- توثيق الكتب :

- **الإشارة للمرجع للمرة الأولى حيث يذكر :** إسم المؤلف، اسم الكتاب، المجلد والجزء، الطبعة، جهة النشر أو المطبعة، مكان الطبع، السنة، رقم الصفحة.
- **مثال:**
- د.محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 1998، ص 980.
- في حالة تكرار الإشارة إلى نفس المرجع وبشكل متسلسل دون فاصل:

مثال:

أن الهامش رقم 1 هو للدكتور نجيب حسني، فإذا كانت المعلومات للهامش اللاحق هي لنفس المرجع أي للدكتور محمود نجيب حسني أيضا فنقول: المرجع السابق ثم نشير الى رقم الصفحة .

أي المرجع السابق، ص.

- وفي حالة الإشارة الى نفس المرجع ونفس الصفحة فيكتب الباحث عبارة : المرجع السابق، نفس الصفحة.[1]

1 نفس المرجع السابق، ص 362.

- الفرض الثالث : تكرار الإشارة للمرجع ولكن بشكل غير متسلسل، في حالة ذكر معلومات في متن البحث مأخوذة من مرجع سبق الإشارة إليه ولكن ليس بشكل متسلسل بل كان هناك فاصل بين ذكره لأول مرة وذكره في المرات الأخرى.

أي الإشارة للمرجع فيما بعد في المرة الأولى وفيما عدا ذكرنا في الفرض الثاني.

نكتب إسم المؤلف ثم عبارة مرجع سابق ثم رقم الصفحة، مثال ذلك:

د. محمود حسني، مرجع سابق، ثم رقم الصفحة.

الفرض الرابع: في حالة وجود أكثر من مرجع أو مصدر لمؤلف واحد في هذه الحالة ولغرض التمييز كل مصدر عن غيره نقوم بمايلي:

- كتابة المصدر الجديد لذات المؤلف بكامل تفاصيله، بمعنى أننا سنتعامل معه كمصدر جديد يذكر لأول مرة ونتبع مايلي:
- إسم المؤلف، إسم الكتاب، مصدر سابق، رقم الصفحة.

مثال:

- ينظر: د. محمد نجيب حسني، علم العقاب، مرجع سابق، ص .

المثال الثاني:

- عوابدي عمار، دروس في القانون الإداري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 30.

- بعلي محمد الصغير، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 22.
- عوابدي عمار، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1988، ص50.
- عوابدي عمار، دروس في القانون الإداري، مرجع سابق. ص 22.[1]

الفرض الخامس في حالة تعداد المؤلفين لكتاب واحد فيمكن ذكر جميع هؤلاء المؤلفين عند ذكر المصدر لأول مرة. إلا أنه في هذه الحالة يكون من العسير على الباحث والثقيل على القارئ تكرار أسماء المؤلفين لذا يمكن للباحث أن يلجأ إلى أحد السبل التالية:

- ذكر الأسماء كاملة مثل: عبد المجيد الحكيم، وغني حسون، ومحمد طه البشير ، مرجع سابق، ص ... . في هذه الحالة فرض ثقيل.
- ذكر إسم المؤلف الأول مع عبارة وآخرون.
- مثال : د. عبد الحكيم وآخرون، مرجع سابق، ص كذا.

1 نفس المرجع السابق، ص 363.

- **الإشارة الى المرجع باللغة الأجنبية:**

الإشارة للمرجع لأول مرة نذكر المعلومات الخاصة بالكتاب وهي:

-Donnedieu de vabres(henri) : Precis de droit criminal, dalloz , paris , 1946, p 12 .

الإشارة إلى المرجع بشكل متسلسل وبدون فاصل في هذه الحالة نذكر الكلمة التالية ibid التي تعنى المرجع نفسه.

- Donnedieu de vabres(henri) : Precis de droit criminal, dalloz , paris , 1946, p 12
- Ibid, p 24.

- **في حالة تكرار الإشارة إلى مرجع فيما بعد للمرة الأولى وبشكل غير متسلسل وجود فاصل نذكر اسم المؤلف ثم كلمة مرجع سابق والتي تعني op. cit .**

- Donnedieu de vabres(henri), op. cit. p 24.

2 – توثيق المقالات :

يتم التمييز بينما ذكر المقال للمرة الأولى وبين إستعماله لمرات متعددة، فإذا استعمل المقال لأول مرة، يجب ذكر البيانات التالية في الهامش مع مراعاة التسلسل التالي:

- لقب واسم صاحب المقال.
- عنوان المقال بين مزدوجين.
- اسم المجلة مسطر تحته بالخط العريض
- رقم عدد المجلة.
- اسم الهيئة التي تصدر المجلة.
- بلد النشر.
- سنة النشر.
- رقم الصفحة.

مثال :

- شاكر الحوكي، إشكالية احترام علوية الدستور القضاء التونسي بين الرفض والتردد، مجلة القانون والسياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سوسة تونس، عدد 1، 2012، ص ... .

- في حالة استتخدام المقال لأول مرة نكتب البيانات كاملة كما وردت اعلاه سواء كان المقال باللغة العربية أو بغيرها من اللغات.
- أما إذا ذكر المقال لمرتين متتاليتين نكتب: المرجع نفسه، رقم الصفحة.
- إذا ذكر المقال أكثر من مرة بصورة غير متتالية نكتب : لقب واسم صاحب المقال، مرجع سابق، رقم الصفحة.
- إذا كان المقال باللغة الفرنسية نكتب عبارة : article cité, p
- في حالة استخدام المقال ذاته في نفس الصفحة دون أن يعلوه مرجع آخر تعين ذكر عبارة: المقال نفسه ونشير إلى صفحة الإقتباس.
- إذا كان المقال باللغة الفرنسية واستعملنا المقال مرة أخرى في ذات الصفحة نشير لعبارة : ibid,p

3-توثيق المذكرات والرسائل الجامعية :

في حالة استعمال المذكرات والرسائل الجامعية في الهامش لأول مرة نكتب:

- لقب واسم الباحث.
- عنوان البحث
- تحديد طبيعة البحث (ماجستير، ماستر، دكتوراه).
- اسم الكلية والجامعة.

- سنة المناقشة.
- رقم الصفحة.[1]

مثال توضيحي:

- وسام بشار عبد فرج، وسام بشار عبد فرج، جرائم الكراهية دراسة مقارنة بين القوانين الوطنية والدولية، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة بغداد ،2015، ص 40.

تنبيه:

- في حالة استخدام الرسالة لأول مرة نكتنب البيانات كاملة، كما وردت أعلاه سواءا كانت باللغة العربية أو بغيرها.
- في حالة استخدام الرسالة ذاتها في صفحة أخرى نكتب إسم ولقب الباحث ونضع فاصلة ثم نكتب عبارة الرسالة السابقة، ونشير لصفحة الإقتباس.
- في حال استخدام الرسالة ذاتها في نفس الصفحة دون أن يعلوها مرجع آخر تعين ذكره عبارة الرسالة نفسها، ونشير إلى صفحة الإقتباس وبالفرنسية نشير لعبارة : . ...Ibid. p

[1] نفس المرجع السابق، ص 365.

4- تهميش النصوص القانونية :

يحتاج توثيق النصوص الرسمية لتوثيق البيانات التالية:

- ذكر عبارة أنظر بعد رقم الإحالة.
- تحديد طبيعة النص دستور، معاهدة دولية ، قانون عضوي، قانون، أمر ، مرسوم رئاسي، مرسوم تنفيذي، قرار وزاري مشترك ... .
- ذكر بيانات النص كاملة من رقم وتاريخ وموضوع.
- ذكر المادة أو المواد.
- ذكر الجريدة الرسمية رقما وسنة.

مثال:

- أنظر القانون رقم 12- 07 مؤرخ في 21 فبراير 2021 يتعلق بالولاية، المادة.... الجريدة الرسمية رقم 12، ص ... .
- في حال استعمال ذات القانون في موضع آخر وفي صفحة أخرى نكتب عبارة أنظر القانون رقم 12- 07 المذكور للمادة محل الإحالة.

5- توثيق القرارات القضائية:

- إذا تعلق الأمر بقرارات قضائية وجب احترام البيانات التالية:
- ذكر عبارة أنظر وعبارة القرار.

- رقم القرار. تاريخ صدور القرار.
- الفهرس.
- رقم الملف.
- الجهة القضائية المصدرة للقرار، (المحكمة العليا، مجلس الدولة، محكمة التنازع).
- الغرفة التي صدر عنها القرار بدقة (الغرفة المدنية، الغرفة الأولى ....)
- بيانات المرجع الذي اقتبس منه القرار، أي نذكر :
- المجلة التي نشر فيها.
- العدد.
- السنة. صفحة الإقتباس.

مثال:

- القرار رقم 45573 بتاريخ 04- 05 – 1988، الصادر عن الغرفة المدنية، المجلة القضائية، المحكمة العليا، قسم المستندات، العدد الرابع، 1991، ص 51.

وإذا أعيد استخدام القرار مرة أخرى، وفي موضع آخر يكتفي الباحث بذكر عبارة:

أنظر القرار رقم... المذكور سابقا.

6- تهميش الوثائق الإلكترونية كما يلي:

- الإسم الكامل للمؤلف.
- عنوان الموضوع.
- تاريخ النشر .
- تاريخ وساعة الإطلاع على المعلومة.
- العنوان الإلكتروني.

مثال:

- عماد حسن أبو طالب ، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، جانفي 2009، تم الإطلاع عليه بتاريخ 15- 12 – 2010 على الساعة 14:00 على الرابط التالي:

http: // www.digital– ahram. Org .eg/ articles.

ثالثا: الأمانة العلمية:

تعد الأمانة العلمية إحدى أهم الأخلاق والقيم التي يتربى عليها الفرد والباحث عموما ونتطرق إلى ذلك فيما يلي:

1 – تعريف الأمانة العلمية والمفاهيم المتداخلة معها:

يعرف دليل عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

" بأن الطالب الأمين هو الذي يظهر الإقتباس أو إعادة الصياغة المأخوذة من كاتب آخر، يعيد صياغة أعمال الكتاب الآخرين حتى يجعلها سهلة الفهم للقار، يظهر كيف استفاد من عمل الكتاب الآخرين في تكوين رأيه، ويستشهد بأعمال الآخرين ويشير إليها كمراجع ".[1]

وتعد الأمانة العلمية رغم أهميتها في جميع الدراسات والبحوث العلمية، إلا أنها تزداد أهمية في البحوث الانسانية والاجتماعية، لأنها تتعلق بشكل مباشر بالإنسان من جميع جوانب حياته العقلية والنفسية والتربوية والاجتماعية، والتعامل مع الانسان يتطلب المزيد من الاهتمام والعناية والخصوصية، وتضمن ذلك الاعتبارات الأخلاقية التي يلتزم بها الباحث، فالأخلاق قيمة إنسانية ومعيار يحكم الممارسات البحثية ويؤطرها، إضافة إلى ذلك فإن الظواهر النفسية غير ملموسة ولا يمكن قياسها بشكل مباشر، مما يتطلب المزيد من الحرص والدقة والأمانة عند تفسيرها وتحليلها.[2]

[1] حيدر جوهرة، الأمانة العلمية بين الضوابط والممارسات المخالفة للنشر العلمي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، جامعة الجلفة، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والإتجاهات الحديثة) 13، 14 نوفمبر 2019 ص 330.

[2] حيدر جوهرة، الأمانة العلمية بين الضوابط والممارسات المخالفة للنشر العلمي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

2 – تعريف السرقة العلمية:

حسب وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك سعود:

حيث ذكرت أن " السرقة العلمية في أبسط معانيها بأنّها استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين بقصد أو من غير قصد".

كما تعرف بأنها كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات والبحوث العلمية والرسائل والمذكرات الجامعية، كما يمكن تعريفها بأنها إعادة عمل الآخرين دون إشارة للمنشأ أي إعادة مصطلحات أو أفكار الأخرين والسطو على مجهوداتهم واستغلال إنتاجهم الفكري دون إشارة إلى صاحبها الأصلي وذلك باستخدام أساليب متنوعة منها آلية نسخ ولصق حيث أن هذه الآلية هي شكل صريح من أشكال السرقة العلمية أو الإنتحال الأكاديمي خاصة في مجال العلوم الإنسانية.[1]

[1] (د،ذ،ك) الأمانة العلمية، على الرابط :

http://www.fikrmag.com/article_details.php?article_id789

تم تصفح الرابط يوم: 20- 09- 2021

على الساعة : 12.00

ومن صور السرقة العلمية مايلي:

- **الإنتحال :** هو قيام شخص بتبني أفكار او كتابات شخص آخر واعتبارها ملكا له دون الإشارة إلى مصدرها بقصد أو بدون قصد.
- **السرقة الفكرية:** هي تبني أفكار ونماذج فكرية وعقلية خاصة وتضمينها بصورة واضحة، أو خفية في الأعمال ةوالرسائل العلمية.
- **السرقة الأدبية:** وتتمثل السرقة الأدبية في سرقة الأفكار والألفاظ والصور البلاغية والبيانية من الأعمال الأدبية من مسرحيات وكتب أدبية ونثر وحكم وأمثال أنتجها عقول الغير.[1]

3-أبرز الممارسات الخاطئة المخالفة للأمانة العلمية المنتشرة في الأوساط الأكاديمية:

ساهمت شبكة الأنترنت بشكل مباشر في توفير كم هائل من المعلومات وسهلت الإستفادة منها بشتى الطرق بفضل خصائص النسخ واللصق والقص، إلا أن ذلك ساهم أيضا في العديد من الممارسات الخاطئة المخالفة للأمانة العلمية وهي:

- النسخ: ويتم فيه نسخ أجزاء كبيرة من مصدر محدد دون ذكر المصدر.

[1] حماش سيلية، سليمان قنقارة، أخلاقيات البحث العلمي وفقا للقرار الوزاري رقم 933 وإشكالية الأمانة العلمية، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي تندوف، المجلد 04 ، العدد 01، 2020، ص 137.

– الاستبدال: ويتم فيه نسخ قطعة نصية بعد تغيير بعض الكلمات الرئيسية مع الحفاظ على المعلومات الأساسية للمصدر وعدم الإشارة إليه.

– المزج: وفيه يتم مزج أجزاء من مصادر عديدة دون ذكرها.

– التكرار: نسخ من كتابات الفرد السابقة دون ذكرها.

– المزيج: دمج مقاطع دون ذكر مصدرها بشكل صحيح من مقاطع أخرى لم يذكر مصدرها.

وفي الحقيقة، إن موضوع الأمانة العلمية وكيفية الحفاظ عليها في حاجة إلى جهود ضخمة من قبل الباحث نفسه والمؤسسات العلمية، ومحررو المجلات العلمية ووكلات التمويل والمنظمات، ونتناول أهم سبل المواجهة للمحافظة على الأمانة العلمية في هذا المحور الأخير كما يلي: [1]

4- مسؤولية الباحث في مراعاة أخلاقيات البحث العلمي:

يتحمل الباحث المسئولية الكاملة للمحافظة على الأمانة العلمية في البحوث والأوراق البحثية، وهذه بعض المبادئ التي ينبغي على الباحث مراعاتها عند القيام بالبحث العلمي والتي تتمثل فيما يلي:

[1] حيدر جوهرة، الأمانة العلمية بين الضوابط والممارسات المخالفة للنشر العلمي مرجع سابق، ص 331، ص 332.

أ- الأمانة والصدق:

ويعني التحلي بالصدق والإلتزام بحفظ الأمانة العلمية عند إشارته للمصدر أو المرجع الذي استسقى منه المعلومة واستعان به في بحثه وفق أصول المنهجية من خلال اعتماده لطريقة التوثيق المراجع.[1]

ب-المهنية :

على الباحث أن يتبنى الأساليب المهنية والمنهج العلمي الذي يتوافق مع موضوع بحثه والآليات المعتمدة خلال عمليات استسقاء المعلومات وعليه أن يسعى إلى تطوير البحث العلمي من خلال الموازنة بين الحداثة والأصالة في المادة العلمية المقدمة.

ج-الموضوعية :

هي الإبتعاد عن التحيز لفكرة معينة وإهمال بعض الحقائق التي تتعارض مع أفكار البحث بمعنى عليه أن يقوم بتجسيد فكرة الحياد التام والبعد عن تأثير الأهواء والإنفعالات والوصول إلى الحقيقة، سواء اتفقت مع ميوله أو العكس.

[1] محمد لعمري ،السلوك الأخلاقي للباحث ودوره كآلية في تفعيل للأسس المنهجية في إطار ميثاق أخلاقيات البحث العلمي مجال العلوم الإنسانية وافجتماعية أنموذجا، مجلة العلوم الإنسانية ، المركز الجامعي علي كافي تندوف، المجلد 04، العدد 03، الجزائر، 2020، ص 207.

وتتجلى الموضوعية في البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية من خلال تطبيق الوسائل العلمية في البحث واستخدام المادة العلمية ذات العلاقة بالبحث واستقراءها ومعالجتها بالتحليل والموازنة للوصول إلى الحقيقة العلمية المنزهة عن الميول والمؤيدة بالحجج والبراهين. [1]

د- التفكير العلمي:

يجب أن يستند التفكير العلمي للباحث على خاصية الجدية عند الملاحظة الحسية وعدم التشبث بالمعلومات السابقة إذا ظهرت معلومات جديدة كما عليه النزوح من التفكير إلى التكميم والإعتقاد بمبدأ الحتمية والتشبع بالثقافة الواسعة والمتخصصة في نفس الوقت.

ه- التنظيم:

يتمثل ذلك في الإسناد على منهج معين عند طرح الإشكالية ووضع الفرضيات والبراهين بشكل منظم ودقيق.

[1] محمد لعمري ،السلوك الأخلاقي للباحث ودوره كآلية في تفعيل للأسس المنهجية في إطار ميثاق أخلاقيات البحث العلمي، مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية أنموذجا، مرجع سابق، ص 208.

و- التحلي بالأمانة العلمية:

فلابد على الباحث أن يوجه بحثه لما يفيد المعرفة والمجتمع، والإنسانية كالتزام أخلاقي أساسي فلا ينسب لنفسه إلا أفكاره وأعماله وأن تكون الإستفادة من أعمال الغير معروفة ومحددة، وإن مقتضى أخلاقيات الأمانة العلمية هي توثيق المصدر بدقة.

خـــــــــــــــــــاتمة

خاتمة :

نستنتج مما سبق بأن منهجية إعداد المذكرة تمر بمراحل عديدة بدءا من اختيار الموضوع ثم التطرق إلى جمع مختلف الوثائق والمعلومات حول الدراسة وتخزين هذه المعلومات بطرق متعددة حسب رغبة الباحث في ذلك من بينها الحاسوب الذي يعتبر من الضروريات في وقتنا الحالي، وهذا لمزاياه المختلفة ثم نصل إلى مرحلة كتابة البحث التي تعتبر من المراحل الهامة، بدءا من المقدمة، ثم مضمون البحث ووصولا إلى الخاتمة بالإضافة الى قائمة المراجع إلا أنه على الطالب احترام جميع قواعد المنهجية المتبعة في البحث القانوني خاصة الإقتباس وهو أنواع وذلك حتى لايكون بحثه مجرد نقل حرفي للنصوص ومواد لم يفهم معناها وعبارة عن كم من الحشو الممل للمعلومات، وإنما عليه أن يضع بصمته وإضافة جديدة للبحث العلمي يستفيد منها القراء والباحثين ومراكز البحث العلمي عامة.

قائمة المـــــراجـــع

قائمة المـــــراجـــع:

أولا: الكتب

- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1980.
- أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية جمهورية مصر العربية، 1996.
- د. تومي آكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، دار الخلدونية ، القبة الجزائر، 2017,
- جمال الخطيب، إعداد الرسائل الجامعية وكتابتها، الطابع المركزية، الاردن، 2006.
- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار المعاصر ، بيروت لبنان، 2000.
- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر ، 2006.
- سمير الششتاوي، كيف تكتب بحثا في القانون، إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2013.

- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2019.
- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.
- عزت السيد أحمد، كتابة البحث ، المفاهيم القواعد والأصول ، دار الفكر الفلسفي دمشق، سوريا، ط1، 2001.
- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3. 2018.
- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- على عبود جعفر منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، منشورات زين الحقوقية بيروت، لبنان، ط1، 2016 .
- على مراح، منهجية التفكير نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- د. غازي عناية، البحث العلمي منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن ، ط1، 2014.

- فوزي عبد الخالق، علي إحسان شوكت، طرق البحث العلمي، المفاهيم والمنهجيات وتقارير نهائية، المكتب العربي الحديث، ليبيا، 2007.
- فوزي غرايبة وآخرون، اساليب البحث العلمي، في العلوم الإجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط4، 2008.
- قنديلجي عامر ، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان ، 1999.
- د. كراش ليلى، الواضح في منهجية إعداد البحوث العلمية في العلوم القانونية، بيت الأفكار ، الدار البيضاء الجزائر، 2024.
- ميادة عبد القادر إسماعيل، كيفية غعداد البحث العلمي، دراسة في إعداد البحث القانوني، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، 2016.
- د. نادية سعيد عيشور وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

ثانيا: المجلات

- حيدر جوهرة، الأمانة العلمية بين الضوابط والممارسات المخالفة للنشر العلمي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، جامعة الجلفة، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول أساسيات النشر في

المجلات العلمية المحكمة (التطورات والإتجاهات الحديثة) 13، 14 نوفمبر 2019 .

- حماش سيلية، سليمان قنقارة، أخلاقيات البحث العلمي وفقا للقرار الوزاري رقم 933 وإشكالية الأمانة العلمية، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي تندوف، المجلد 04 ، العدد 01، 2020.
- محمد لعمري، السلوك الأخلاقي للباحث ودوره كآلية في تفعيل للأسس المنهجية في إطار ميثاق أخلاقيات البحث العلمي مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية أنموذجا، مجلة العلوم الإنسانية ، المركز الجامعي علي كافي تندوف، المجلد 04، العدد 03، الجزائر، 2020.

- **الروابط الإلكترونية :**
- مانيو جيدير، منهجية البحث العلمي، ترجمة ملكة أبيض، دد ن، دس، ص 21، ص 13، على الرابط :
- https://archive.org/details/02129-pdf/page/3/mode/2up
- أكاديمية كيفية اختيار موضوع البحث العلمي، أكاديمية BTS على الرابط:

www:bts- academy,com

-(د،ذ،ك) الأمانة العلمية، على الرابط :

http://www.fikrmag.com/article_details.php?article_id789

-حليم أحمد القطراني، منهجية البحث العلمي ، نقلا عن الدكتور أركان أونجل، مفهوم البحث العلمي, ترجمة محمد نجيب، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، ع 40, جانفي 1984، ص 148 على الرابط:

https://faculty.uobasrah.edu.iq › uploads › teaching .DOC

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	1
المحور الأول: مفهوم البحث العلمي	4
أولا: تعريف البحث العلمي	4
ثانيا: خصائص البحث العلمي	8
ثالثا: صفات الباحث العلمي :	19
المحور الثاني: مرحلة اختيار موضوع البحث	24
أولا- عوامل إختيار موضوع البحث العلمي المرتبطة بشخصية الباحث:	24
ثانيا: عوامل إختيار موضوع البحث العلمي المرتبطة بطبيعة البحث	30
المحور الثالث: مرحلة جمع المعلومات والوثائق	33
أولا: المصادر الأولية	33
ثانيا: المصادر الثانوية	34
ثالثا: الفرق بين المصادر الأصلية والمراجع (المصادر غير الأصلية)	37
المحور الرابع: مرحلة قراءة المصادر والمراجع	39
أولا: مرحلة القراءة والتفكير:	39
ثانيا: أهداف مرحلة القراءة والتفكير:	39
ثالثا: شروط وقواعد القراءة:	40
رابعا: أنواع القراءة:	41
خامسا: النتائج التي تحققها عملية القراءة:	45

المحور الخامس: قواعد تخزين المعلومات	48
أولا: طريقة البطاقات	48
ثانيا: طريقة الملفات	51
ثالثا: طريقة الحاسوب	52
المحور السادس: مرحلة الكتابة وتحرير البحث	55
أولا- عنوان البحث:	55
ثانيا- المقدمة	57
ثالثا - متن البحث	65
رابعا- خاتمة البحث	68
خامسا- قائمة المراجع والمصادر	69
سادسا- الملاحق	70
المحور السابع: أخلاقيات البحث العلمي	73
أولا: إحترام قواعد الاقتباس	73
ثانيا: التهميش	77
ثالثا: الأمانة العلمية	90
خاتمة	99
قائمة المراجع	101
فهرس المحتويات	107